جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة

المتغيرات الإقليمية والدولية وأثرها على الأمن الوطني الأردني (2011-2017)

Regional and International Variables and Their Impact on the Jordanian National Security(2011-2017)

إعداد:

يزن سليمان الحجيلة

المشرف

د. عاهد مشاقبة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية/ معهد بيت الحكمة - جامعة آل البيت

العام الدراسي

2018/2017

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

تفويض

أنا يزن سليمان الحجيلة، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها

أنا الطالب: يزن سليمان الحجيلة **الرقم الجامعي: 1520600018**

التخصص: علوم سياسية **الكلية : معهد بيت الحكمة**

أعلن أنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصيا بإعداد رسالتي بعنوان:

المتغيرات الإقليمية والدولية وأثرها على الأمن الوطني الأردني

(2017-2011)

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والإطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو إطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في النظام أو الاعتراض أو الطعن، بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: ..... التاريخ: / /

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

قرار لجنة المناقشة

جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة

المتغيرات الإقليمية والدولية وأثرها على الأمن الوطني الأردني (٢٠١١-٢٠١٧)

Regional and International Variables and Their Impact on the Jordanian National Security(2011-2017

إعداد الطالب: يزن سليمان الحجيلة

المشرف: الدكتور: عاهد مسلم مشاقبة

أعضاء لجنة المناقشة

١. الدكتور: عاهد مسلم مشاقبة.
٢. استاذ الدكتور: علي عواد الشرعة.
٣. الدكتور: هاني عبد الكريم اخوارشيدة
٤. الدكتور يحيى العلي

التوقيع

رئيساً .....

عضواً .....

عضواً.....

عضواً(خارجيا).....

قدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية في معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت، نوقشت وأوصيَ بإجازتها بتاريخ: .../..../.....م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من أحمل أسمه بكل افتخار

.. أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوماً

أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد..

(والدي العزيز)

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني .. إلى بسمة الحياة وسر الوجود

إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب

(أمي الحبيبة)

إلى من بهم أكبر وعليهم أعتمد .. إلى شمعة منيرة، تنير ظلمة حياتي..

إلى من بوجودهم أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها..

إلى من عرفت معهم معنى الحياة

(إخوتي وأخواتي)

إلى جميع زملائي.. رفقاء دربي اللذين معهم ومنهم تعلمت معنى الأخوة والصداقة والحب

أهدي ثمرة عملي هذا...

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

الشكر لله مولاي وخالقي الذي منّ عليّ بإتمام هذا العمل المتواضع مع رجائي أن يتقبله مني ويجعله خالصاً لوجهه الكريم.

انطلاقا من قوله تعالى :{ ومن يشْكُر فَإِنَّما يشْكُر لِنَفْسِهِ } ومن قول الرسول صلى الله عليه وسلم: (من لا يشكر الله لا يشْكر الناس) وإيمانا بفضل الاعتراف بالجميل وتقديم الشكر والامتنان لأصحاب المعروف فإني أتقدم بالشكر الجزيل والثناء العظيم لكل من ساعد في إنجاح هذه الرسالة وأخص بالذكر:

أستاذي ومشرفي الفاضل الدكتور عاهد مسلم مشاقبة على قبوله الإشراف على هذه الرسالة ومتابعته له منذ الخطوات الأولى وعلى ما منحنى من صدر واسع ونصح وإرشاد ساعد على إخراج هذا العمل بهذه الصورة. أسأل الله أن يجزيه عني خير الجزاء. كما وأتقدم بالشكر الجزيل للأساتذة الأكارم:

الاستاذ الدكتور علي عواد الشرعة و الدكتور هاني عبد الكريم اخوارشيدة والدكتور يحيى العلي

حفظهم الله على تفضلهما بقبول مناقشة هذا البحث وإثرائه بالنصائح والتوجيهات التي تساعد في إخراجه بأفضل صورة والله أسأل أن يجزل لهم الثواب ويجعل عملهم هذا في ميزان حسناتهم.

كما وأتقدم بالعرفان والتقدير لجامعة آل البيت التي شقت طريقا صعبا حتى وصلت إلى هذه المكانة العالية بين أصرحة العلم العالمية رئاسة وعمادة وأساتذة وإداريين.

وشكري موصول إلى معهد بيت الحكمة قسم العلوم السياسية عميداً وأساتذةً ومدرسين الذين كان لهم فضل التدريس في مرحلة الماجستير.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

تفويض ..... ب

إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها ..... ج

قرار لجنة المناقشة ..... د

الإهداء ..... هـ

شكر وتقدير ..... و

قائمة المحتويات ..... ز

الموضوعات ..... ح

الملخص ..... ل

Abstract in English ..... م

الفصل الأول مقدمة الدراسة 1

الفصل الثاني: المتغيرات الإقليمية والدولية وأثرها على الأمن الوطني الأردني (2011-2017) 13

الفصل الثالث: المتغيرات الإقليمية والدولية واثرها على الأمن الوطني الأردني 53

الخاتمة 70

التوصيات 72

قائمة المصادر 73

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموضوعات

الموضوع
الفصل الأول: مقدمة الدراسة
المقدمة
أهمية الدراسة
مشكلة الدراسة
أهداف الدراسة
حدود الدراسة
منهجية الدراسة
مفاهيم الدراسة
الدراسات السابقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني: المتغيرات الإقليمية والدولية وأثرها على الأمن الوطني الأردني (2011-2017)
المبحث الأول: المتغيرات على مستوى النظام الإقليمي والدولي
المطلب الأول: وظائف النظام الإقليمي واسباب تحولها الي اداة تحليل في السياسة الدولية
المطلب الثاني: ملامح النظام الإقليمي العربي وسماته
المبحث الثاني: علاقة النظام الإقليمي العربي بالنظام الدولي
المطلب الأول: إتجاهات النظام الدولي .
المطلب الثاني: خصائص النظام الدولي
المبحث الثالث: الأمن القومي العربي
المطلب الأول: ملامح الأمن القومي العربي
المطلب الثاني: سمات الأمن القومي العربي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الرابع: المتغيرات الإقليمية والدولية 2011-2017
المطلب الأول: ثورات الربيع العربي
المطلب الثاني: أزمة العلاقات الدبلوماسية الخليجية (قطع العلاقات مع قطر 2017)
المطلب الثالث: التدخلات الإقليمية الدولية في المنطقة العربية
المبحث الخامس: الأمن الوطني الأردني
المطلب الأول: أبعاد الأمن الوطني ومقوماته
المطلب الثاني: مظاهر الأمن الوطني وخصائصه
الفصل الثالث:المتغيرات الإقليمية والدولية وأثرها على الأمن الوطني الأردني
المبحث الأول: ما أثر المتغيرات الإقليمية والدولية على الأمن الوطني الأردني
المطلب الأول: أثر ثورات الربيع العربي على الأمن الوطني الأردني
المطلب الثاني: التدخلات الإسرائيلية في الشؤون الداخلية لدول الإقليم العربي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث: تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وأثرها على الأمن الوطني الأردني
المطلب الرابع: عاصفة الحزم (نقطة تحول بين الشرعية بدعم التحلف العربي، والحوثي)
المطلب الخامس: التدخلات الإيرانية في المنطقة العربية
المطلب السادس: أزمة العلاقات الدبلوماسية الخليجية "قطع العلاقات مع قطر 2017
المبحث الثاني: أثر المتغيرات الإقليمية والدولي على السياسة الداخلية والخارجية الأردنية
المطلب الأول: أثر المتغيرات الإقليمية والدولية على السياسة الداخلية والخارجية الأردنية
المطلب الثاني: التدابير السياسية التي اتخذتها الأردن لمواجهة المتغيرات الإقليمية والدولية؟
الخاتمة
التوصيات
قائمة المصادر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتغيرات الإقليمية والدولية وأثرها على الأمن الوطني الأردني (2011 -.2017)

إعداد: يزن

سليمان الحجيلة

إشراف

الدكتور عاهد مشاقبة

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المتغيرات الإقليمية والدولية وأثرها على الأمن الوطني الأردني خلال الفترة الممتدة من عام 2011م إلى عام 2017م، وقد أجابت الدراسة عن السؤال المحوري (ما أثر المتغيرات الإقليمية والدولية على الأمن الوطني الأردني؟ وما انعكاس ذلك على السياسة الداخلية والخارجية الأردنية؟).

وقد استخدم الباحث منهج تحليل النظم.

أظهرت نتائج الدراسة تأثر الأردن لعاصفة إقليمية ودولية منذ العام 2011 إلى عام 2017م تمثلت بالمتغيرات على المستوى الإقليمي العربي والدولي، واذ أدت إلى إهتزاز أركان الأمن الوطني الأردني بشكل واضح، فقد أثرت ثورات الربيع العربي على الشارع الأردني بالتزامن مع الحراك الشعبي والذي تأثر أصحابه ببعض الأفكار الثورية، كما تأثر الأمن الوطني الأردني أيضاً بتلك المتغيرات الدولية التي تمثلت بالتدخلات العالمية في المنطقة العربية، إلا أن الأردن لديها من الخبرة والقوة ما يكفي للتعامل مع جميع تلك المتغيرات الإقليمية والدولية والخروج منها، ووضع الخطط الإستراتيجية والتدابير المختلفة للتعامل مع المتغيرات المحتملة، بالإضافة إلى وجود قيادة حكيمة متمثلة بشخص جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين الذي دعى أركان الحكومة لإجراء الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والخروج من جميع الأزمات والنزاعات بأقل الخسائر دون المساس بالأمن الوطني الأردني.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

Regional and international variables and their impact on Jordanian national security (2011-2017)

Prepared by: Yazan Suleiman Al-hajeileh

The supervision of Dr

Ahed Mashakaba

Abstract in English

The aim of this study was to identify regional and international variables and their impact on Jordanian national security during the period from 2011 to 2017. the study answered the central question (what is the impact of thr regional and international variables on the Jordanian national security? what is the reflection of that on the Jordanian domistec and foreign policy?).

The researcher used the method of systems analysis.

The results of the study showed the influence of the Jordanian in a regional and international storm since 2011 to 2017 represented by variables on the provincial and Arab levels, which led to the shaking of the Jordanian national security in a clear way. The revolutions of the Arab Spring influenced the Jordanian street, which coincided with the popular movement, which was influenced by its members with some revolutionary ideas. The Jordanian national security was also affected by these international changes which were represented by the international interventions in the Arab region. However, Jordan has the experience and the strength to deal with all these regional and international variables

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

and exit from them, and developing strategic plans and various measures to deal with the possible changes, in addition to the presence of wise leadership represented by His Majesty King Abdullah II bin Al Hussein, which called for the pillars of the government to carry out political and economic and social and to get out of all crises and conflicts with the least losses without prejudice to the Jordanian national security.

Keywords: Jordanian national security, regional security, regional variables, international variables

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

مقدمة الدراسة

المقدمة

لاشك أن المتغيرات التي يشهدها العالم اليوم ناجمة عن مجمل التحولات الأيديولوجية والجيوستراتيجية والاجتماعية المختلفة بحكم الضرورة في تأثيراتها الداخلية والخارجية اعتمادا على الموقع الجغرافي أو الانفتاح السياسي أو غيرها من المبررات الموضوعية التي تجعل من الدولة المتأثر بعلاقات ذات خصوصية في القضايا الدولية أو ما يترتب عليه من مسؤوليات لا مفر من الدخول في ثناياها لاعتبارات تتمحور في الدور الذي يجب أن يقوم به في مجالات شتى لاسيما في المجال السياسي.

واجهت منطقة الشرق الأوسط في القرن الحالي ومن ضمنها المنطقة العربية حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني انعكست تأثيراتها بشكل رئيسي على معظم دول المنطقة ومنها الأردن نتيجة وقوعه ما بين العراق وفلسطين وسوريا وما نتج من حالة عدم الاستقرار في هذه الدول من تحديات وتهديدات دفعت بالأردن إلى التركيز على الأمن الوطني كإستراتيجية سياسية واقتصادية وأمنية.

يشكل الأمن الوطني الأردني مطلباً على درجة عالية من الأهمية إلى جانب الحرية والرفاهية الاقتصادي فالأردن وعبر مسيرتها الحافلة بالاندماج والمشاركة في القضايا الكبيرة والحرجة والحساسة في المنطقة يعد من الدول العربية التي احتلت مكانة إقليمية ودولية فرضت عليه تبعات انعكست في كل أبعادها على الشأن الداخلي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وامنيا.

ومن ناحية أخرى ونتيجة لموقع الأردن الجغرافي ضمن منطقة ملتهبة من جميع دول الجوار يواجه الأمن الوطني الأردني تحديات خارجية أنتجتها المتغيرات الدولية والإقليمية خصوصا اثر الاحتلال الأمريكي للعراق 2003 والأحداث التي شهدتها غزة منذ عام 2007 وثورات الربيع العربي منذ عام 2011 والحرب السعودية على الحوثيين في اليمن منذ عام 2015 والأحداث التي تشهدها سوريا منذ عام 2011 والتدخلات الإيرانية في شؤون الدول العربية وتداعيات الملف النووي الايراني وظهور تنظيمات إرهابية متطرفة (داعش) وإلى جانب ذلك خروج الدعوات التي تطلقها بعض التيارات الإسرائيلية من اعتبار الأردن الوطن البديل للفلسطينيين أو بما يسمى الكونفدرالية) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي خضم ما تشهده المنطقة من تداعيات وتدهور في الحالة الأمنية فيها ليصبح الأمن الوطني مسالة تأتي في مقدمة أولويات السياسة الأردنية ببعديها الداخلي والخارجي.

وعلى هذا وبسبب الخصوصية الجيوسياسية التي يجسدها الوضع الإقليمي للأردن كان هاجسه الأمني معبرا عن نوع من الاستثنائية في درجة تحسسه للأوضاع المحيطة باتخاذ التدابير والسياسات لضمان مستويات مقبولة من الإحساس بالأمن والاستقرار وبما يعزز من مستلزمات التماسك والتضامن الاجتماعي والحفاظ على الكيان الذاتي للدولة.

أهمية الدراسة

تبرز أهمية دراسة المتغيرات الإقليمية والدولية وتحليلها في مرحلة تشهد تحولات سياسية مهمة على المستوى الإقليمي العربي والدولي، الأمر الذي يضع الأردن أمام مسؤوليات على قدر كبير من الأهمية ذلك أن مثل هذه الأوضاع تتطلب فهما وإدراكا لها ولطبيعة مخاطرها ومن ثم تحديد الوسائل الكفيلة بمعالجتها أو الحد من تأثيراتها السلبية وبشكل أكثر تحديدا فان أهمية هذا البحث تبرز من خلال النقاط التالية:

توفير دراسة علمية حديثة ستساعد الباحثين والمختصين في فهم المتغيرات الإقليمية والدولية وأثرها على الأمن الوطني الأردني .

سوف تزود هذه الدراسة المكتبة العربية ومراكز الدراسات الإستراتيجية بدراسة منهجية حول المتغيرات الإقليمية والدولية وأثرها على الأمن الوطني الأردني.

كما وتبرز أهمية الدراسة من جانبين:

أولا-الجانب العلمي (النظري):

بيان أهم المتغيرات التي واجهت الأردن في الفترة من 2011- 2017 على المستويين السياسي والاقتصادي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بيان أهم السياسات التي اتخذتها الأردن في سبيل مواجهة تلك المتغيرات.

بيان اثر المتغيرات الإقليمية والدولية على الأمن الوطني الأردني في الفترة من 2011- 2017

ثانياً: الجانب العملي(التطبيقي):

بيان أهم إجراءات الفعلية التي اتخذتها الدولة الأردنية لمواجهة المتغيرات الإقليمية والدولية في الفترة 2011- 2017.

بيان اثر الاحتجاجات الشعبية الأردنية التي حدثت في بداية فترة الربيع العربي على السياسة الداخلية الأردنية.

بيان اثر التحديات الداخلية والخارجية على عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي في الأردن في الفترة من 2011- 2017.

بيان الآثار العملية لأبرز واخطر التحديات الداخلية والخارجية التي واجهت الأردن في الفترة من 2011- 2017.

مشكلة الدراسة

فرضت معطيات البيئة الداخلية والخارجية على الدولة الأردنية منذ استقلالها عام (1946) إلى اليوم تحديات وتهديدات أثرت وتؤثر بشكل مباشر في الأمن الوطني الأردني مما فرض على صناع القرار ضرورة فهم وتحليل هذه المعطيات وتحليلها عند رسم السياسات وصياغتها سواء كان ذلك على مستوى السياسة الداخلية أو الخارجية التي أثرت في الأمن الوطني في ضوء تزايد حجم تأثير التحديات على الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي إذ ارتبط ذلك بضعف الإمكانيات الاقتصادية وحالة عدم الاستقرار السياسي في المنطقة سواء بالنسبة للمتغيرات الإقليمية أو العالمية ولا سيما في ظل الثورات العربية والتهديدات الإقليمية وحالة عدم الاستقرار في النظام الدولي مما ساهم ويساهم في زيادة الضغط على السياسة الأردنية في مواجهة هذه التحديات. ويمكن صياغة المشكلة البحثية في السؤال المحدد التالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ما أثر المتغيرات الإقليمية والدولية على الأمن الوطني الأردني؟ وما انعكاس ذلك على السياسة الداخلية والخارجية الأردنية؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

ما أثر المتغيرات الإقليمية والدولية على الأمن الوطني الأردني؟

كيف اثرت المتغيرات الإقليمية والدولية على السياسة الداخلية والخارجية الأردنية؟

ما أهم التدابير السياسية التي اتخذتها الأردن لمواجهة المتغيرات الإقليمية والدولية؟

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتلخص بالتعرف على ما يلي:

التعرف على مقومات الأمن الوطني الأردني.

الوقوف على خصائص الأمن الوطني الأردني والتحديات التي تؤثر عليه.

التعرف على أهم المتغيرات الدولية والإقليمية التي تواجه الأمن الوطني الأردني.

التعرف على أهم التدابير السياسية التي اتخذتها الأردن لمواجهة المتغيرات الإقليمية والدولية.

حدود البحث

الحدود الزمنية : تقتصر الدراسة على الفترة الزمنية التي تمتد من عام2011، ومع نهاية إلى عام 2017.

منهجية الدراسة

تناولت الدراسة في هذا الصدد وصفاً لمنهجية الدراسة التي استخدمها الباحث في القيام بهذه الدراسة، إذ تتضمن بيان لمنهجية الدراسة، والدراسات السابقة حول موضوع الدراسة الذي يعنى بالحصول على المعلومات الضرورية حول المتغيرات الإقليمية والدولية وأثرها على الأمن الوطني الأردني (2011-2017).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تعتبر هذه الدراسة من الدراسات النظرية التي اتبعها الباحث الأسلوب العيني القائم على تقصي الحقائق من خلال المطالعة والملاحظة، بهدف بيان المتغيرات الإقليمية والدولية وأثرها على الأمن الوطني الأردني (2011-2017). حيث استخدم الباحث كل مما يلي:

منهج تحليل النظم: يمكن هذا المنهج الباحث من فهم الأسباب والدوافع الكامنة وراء ما تتضمنه المتغيرات الإقليمية والدولية وأثرها على الأمن الوطني الأردني في الفترة الممتدة من عام 2011 إلى عام 2017م.

كما يستخدم هذا المنهج في تحليل الأوضاع السياسية القائمة في الأنظمة السياسية العربية والإقليمية وكذلك الدولية وعلاقتها بالسياسات والمجالات في البيئتين الداخلية الإقليمية والخارجية الدولية، بالإضافة إلى إجراء فحص للسياسات العربية واستنباط الوضع الأمني في الأنظمة السياسية للدولة.

مفاهيم الدراسة

يمكن التمييز بين نوعين من التعريفات، وهما التعريف الإسمي والتعريف الإجرائي، كما يلي:

الأمن الوطني:

التعريف الإسمي: هو " تأمين سلامة الدولة ضد أخطار خارجية وداخلية وقد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو إنهيار داخلي" (الطائي، 2013).

ويعرفه الباحث بأنه: السعي للحفاظ على كيان الدولة وأمنها وسلامتها ضد التقلبات التي تعصف في أجوائها الداخلية، وتلك المخاطر التي تقف وراء حدودها وتهدد إستقرارها الأمني بإستمرار.

التعريف الإجرائي: تأخذ الدراسة المحاور التالية للتعرف على الأمن الوطني الأردني:

كيفية قدرة الدولة على بناء مجتمع قائم على أسس فكرية ومعرفية وثقافية تجعل من الحفاظ على الهوية الوطنية والدينية أمراً ضرورياً وواجباً وطيناً.

أثر التنمية السياسية على تسيير الحياة الداخلية وضمان الإستقرار للمؤسسات الحكومية والخاصة داخل الدولة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمن الإقليمي:

التعريف الإسمي: هو "اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف، وصولاً إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها"(بوزناد وأحسن، 2016).

ويعرفه الباحث على أنه: عبارة عن خطط إستراتيجية تعبر عن منظومة دفاعية بين عدد من الدول متجاورة في نفس الإقليم للحفاظ على أمنها الداخلي ومواجهة المخاطر المحتملة التي تواجه الإقليم ككل.

التعريف الإجرائي: تأخذ الدراسة المؤشرات التالية للتعرف على الأمن الإقليمي:

أثر المتغيرات الدولية على الأمن الإقليمي للدول العربية.

ماهي التهديدات الدولية على الأمن الإقليمي.

معرفة السياسات العالمية المتبعة في المنطقة العربية.

أثر التدخلات العالمية في الشؤون الداخلية للإقليم العربي.

الأمن العالمي:

التعريف الإسمي: هو "القدرة على تأمين مستوى كاف من الوقاية والحماية ضد الأخطار والتهديدات، بجميع أنواعها وبجميع تأثيراتها ومهما يكن مصدرها، لفائدة أفراد مجموعة معينة، في ظروف تعطي الأولوية لتنمية وتطور الحياة والأنشطة الجماعية والفردية بشكل مستديم، وهو ما شكل تقدماً هاماً على الصعيد الفلسفي، مثلما كان تقدماً مهماً بخصوص الانشغالات بمصير السكان والأهالي"(بونيفاس، 2008).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعرفه الباحث بأنه: قدرة الدول العظمى على تأمين الأمن على مستوى العالم من خلال ضبط معايير وقائية من شأنها التعامل مع جميع الظروف العالمية الغير مألوفة والتي من شأنها إلحاق الأذى بالشعوب العالمية، وتكمن قوى الدفاع والحفاظ على الأمن العالمي بيد الدول العظمى القادرة على توفير سبل الأمن للجميع.

التعريف الإجرائي: تأخذ الدراسة المؤشرات التالية للتعرف على الأمن العالمي:

أثر القوى العالمية في إنشاء منظومة دفاعية ضد المخاطر والتهديدات المحتملة والمستقبلية لدول العالم أجمع.

أثر الدول العظمى على الحفاظ على منظومة الأمن على مستوى العالم.

كيفية معرفة التدخلات الدولية الخاصة بالدول الكبرى العالمية على أقاليم العالم وخصوصاً دول الإقليم العربي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسات السابقة

- دراسة الراشدان، عبد الفتاح (2006)، بعنوان: التحديات الخارجية التي تواجه الأردن

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في تحليل والتعرف على التحديات الخارجية التي تواجه الأردن، حيث أن (الرشدان) ذكر إن للبيئة الخارجية تأثير كبير على السياسة الداخلية لأي دولة، ولأردن بحكم موقعة يتأثر كثيرا بالإحداث السياسية المحيطة به، والتي تؤثر بشكل رئيسي على عملية صنع القرار السياسي، إذ إن الأردن النموذج للدولة الإقليمية الصغيرة المحاطة ببيئة تتسم بقدر كبير من عدم الاستقرار.

وقد استخدم الباحث المنهج التحليلي، ومنهج صنع القرار، ومن نتائج هذه الدراسة إن الأردن أصبح يواجه جملة من التحديات الخارجية، وان الأردن من أكثر الدول تأثرا بالتحديات المحيطة، وقد اعتمد (الرشدان) إلى مزيدا من الدارسات حول هذا الموضوع المهم.

- دراسة نجادات، عبدالسلام (2012)، بعنوان: "المديونية الخارجية الأردنية وأثرها على الأمن الوطني الأردني خلال الفترة (1990-2010)".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المديونية الخارجية الأردنية بإشكالها المختلفة من حيث الرصيد القادم غير المسدد خلال الفترة (1990-2010)، ودراسة الاستراتيجيات التي اتبعتها الحكومات الأردنية المتعاقبة في إدارة المديونية الأردنية، وبحث اثأر المديونية الخارجية الأردنية على الأمن الوطني الأردني.

توصلت الدراسة إلى أن أزمة المديونية ظهرت عام (1989) مع ظهور الأزمة الاقتصادية، والإفراط في الاعتماد على القروض الخارجية في تمويل المشاريع، وتعزيز القدرة الدفاعية والأمنية، ثم اصطدمت الحكومة عام (2008) بالأزمة الاقتصادية العالمية وتبعاتها حيث اتخذت عدة إجراءات للتخفيف من تبعات تلك الأزمة، وان الأردن ألان في عام(2010) يعاني من عجز واضح في ميزان المدفوعات وظهور مشاكل اقتصادية واجتماعية على رأسها الفقر والبطالة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أوصى الباحث باستخدام إدارة مستقلة في إدارة المدين العام وتفعيل التشريعات التي تحكم الدين، والبحث عن أسواق جديدة، والبحث عن بدائل أخرى غير الاقتراض لتمويل المشاريع كالمشاركة في الاستثمار.

- دراسة الزبن، رعد فواز(2011)، بعنوان: " تحديات الأمن الوطني الأردني".

هدفت هذه الدراسة إلى تناول مفاهيم الأمن الوطني، إذ إن الدولة الأردنية سعت إلى تامين الأمن والاستقرار الداخلي من اجل الاستقرار والبقاء والنهوض بالدولة ومواكبة تطورات العصر، وأشارت الدراسة إلى الدور الفاعل الذي يميز الأمن الوطني الأردني، وقدرة الأردن على التنمية والتحديث ومواجهة التحديات، وتناولت الدراسة التحديات التي يواجهها الأردن مثل التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية والعسكرية والغذائية والصحية والتعليمية والفكرية.

وتوصلت الدراسة إلى أن أهمية الأمن الوطني الأردني، وأهمية البعد القومي في حماية الأردن وتعميق روح الانتماء والولاء وتعزيز الثقة بمؤسسات الدولة، وأقد أوصى الباحث بإجراء المزيد من الدراسات حول هذا الموضوع.

- دراسة الحمد، جواد(2014)، بعنوان: "الأردن في إقليم عاصف بالتحديات والسياسات الخلاقة".

هدفت هذا الدراسة إلى دراسة العواصف الخارجية المحيطة بالأردن والمهددة لآمنة واستقراره، وخطط الأردن في مواجه تلك التحديات والعواصف التي تحيط بالأردن، ذلك إن الأردن يشكل قيمة جيوسياسية للمنطقة، حيث إن الأردن يشكل دوما عاملا مهما في رسم سياسات المنطقة من قبل دول الإقليم و المجتمع الدولي، حيث إن معظم تلك القوى عمدت في معظم الأوقات إلى الزج بالأردن في اسواء التحديات وخاصة في الحرب الأمريكية على الإرهاب، وذكر الباحث مجموعة من التحديات التي تواجه الأردن سواء كانت اقتصادية أو سياسية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج من ضمنها إن الأردن يحاول الاستفادة من التجارب السابقة في حل مشكلاته التي يعانيها، وان الأردن لدية القدرة على مواجهة العواصف السياسية والاقتصادية وأقد أوصى الباحث باتخاذ سياسة التوازن بين الأمن السياسي للنظام والحكم، وبين الأمن الاجتماعي للمجتمع والتقاليد والهوية والاستقرار وضرورة التعامل مع الضغوط والإغراءات من الأصدقاء كما الأعداء على قاعدة الاقتصاص دون الاستجابة لما يخالف القواعد والسياسات المرسومة.

_ دراسة محمد،ابراهيم (2013)،بعنون التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن الوطني الأردني في الفترة (1999-2013)

هدفت الدراسة الى تحقيق جملة أهداف منها: دراسة وتحليل طبيعة التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن الوطني الأردني ،وتسليط الضوء على أدارة الدولة الأردنية وقدرتها على التعامل مع التحديات الداخلية والخارجية والحد من تأثيرها على الأمن الوطني الأردني في ضوء تأثير البيئة الخارجية.

وقد توصلت الدارسة الى أن الدولة الأردنية تواجه تداعيات تأثير عدم الأستقرار في المنطقة مما ساهم بشكل سلبي في التأثير المباشر على الأمن الوطني الأردني ،وتمثل ذلك في حالة الصراع العربي الإسرئيلي ومن ثم الاحتلال الأمريكي للعراق.

وقد استخدام الباحث منهج التحليل الوصفي والمنهج التاريخي في معالجة موضوع الدراسة.

- دراسة داي، رمزي(2016)، بعنوان: "التحديات الاقتصادية وتحديات الحكم في الأردن".

تتناول هذه الدراسة دور الأردن وموقعة بين سورية والعراق ودول الخليج العربي، والذي يشكل دورا داعما لاستقرار المنطقة وشريكا في الحرب ضد داعش والجماعات المتطرفة، أو إن الأردن يعد مركز الأمن والاستقرار في المنطقة، وهو أمر بالغ الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يواجه الاردن جملة من التحديات التي تؤثر على بنيته التحتية وتؤثر على الأمن والاستقرار في المنطقة، حيث بينت الدراسة إن (68%) من الأردنيين يعتبرون إن الاقتصاد سيء أو سيء جدا مقارنة بنسبة(49%) في العام (2015)، وما يضاعف هذه المشاكل الاقتصادية هو فقدان الثقة المتزايدة في الحكومة وفي المؤسسات التشريعية ،ومن نتائج الدراسة إن الحكومة الأردنية فشلت في تجنب العثرات التي تسهم حاليا في الضغوط السلبية، وان العديد من أصحاب الاستثمارات الذين يستثمرون في الأردن قد نقلو استثماراتهم إلى الخارج، وقد أوصت الدراسة بضرورة وجود سياسات جادة من قبل الحومة تساهم في حل المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

- دراسة ،فرانسيس، الكساندرا(2015)، بعنوان: " أزمة اللاجئين في الأردن".

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة اثأر أزمة اللاجئين السوريين على الأردن، إذ إن هذه الأزمة تعتبر من ضمن التحديات الخارجية التي تحيط بالأردن وتؤثر تأثيرا مباشرا على السياسة الداخلية الأردنية، حيث إن هذه الأزمة أدت إلى تفاقم التحديات السياسية والاقتصادية ومعها تحديات الموارد المزمنة في الأردن. وقد ذكر الباحث جملة من التحديات التي تواجه الأردن ومن ضمنها أزمة اللاجئين السوريين والتحديات الاقتصادية والسياسية التي اثرات على موارد البلد الداخلية، وقد استخدم الباحثة المنهج الوصفي التحليلي في دراستها للوصول إلى النتائج المرجوة.

ومن نتائج الدراسة إن الرأي العام الأردني يبالغ باستمراره بالحديث عن الآثار السلبية لتدفق اللاجئين السوريين، وان الأردن قد فقد دعم الجهات المانحة الدولية. وقد أوصت الدراسة بإعطاء الأولوية لإدماج المساعدات التنموية والإنسانية، وضرورة الحفاظ على نطاق الحماية لخاص باللاجئين السوريين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يلاحظ من خلال استعراض الدراسات السابقة أنها تمثل جانباً هاماً في أسس وإتجاهات الدراسة الحالية، حيث تناولت الدراسات السابقة جوانب من المتغيرات الخارجية بما فيها من تحديات ومخاطر مختلفة تقبع خلف الحدود الأردنية وتؤثر على أمنها الوطني بالصميم، بالإضافة إلى قدرة الدولة الأردنية على الحفاظ على أمنها القومي من إخلال إجراء العديد من الإصلاحات على المستوى الداخلي وكذلك التعامل مع المتغيرات الخارجية بما يتماشى مع معاني الحفاظ على الأمن الوطني الأردني، إلا أن تلك الدراسات لم تشمل جميع المتغيرات الإقليمية والدولية ولم تحص فترة زمنية ممتدة منذ بداية تلك المتغيرات وإستمرارها إلى وقتنا الحالي كما في الدراسة الحالية.

إلا أن الدراسة الحالية سعت إلى تأثير المتغيرات الإقليمية والدولية خلال الفترة الممتدة منذ عام 2011 إلى عام 2017م، بالتزامن مع بعض المتغيرات على الساحة العربية، وربط جميع تلك المتغيرات في إطار واحد يمثل خطراً من شأنه إلحاق الأذى بالأمن الوطني الأردني، وكيفية التعامل مع تلك المتغيرات على إختلافها. كما تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث زمن الدراسة وشمولية الدراسة ونتائجها وكذلك توصياتها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني:
المتغيرات الإقليمية والدولية وأثرها على الأمن الوطني الأردني (2011-2017)

لا شك أن المتغيرات التي اجتاحت العالم بأسره تمثلت بتلك المتغيرات التي عصفت في سماء دول الإقليم العربي منذ العام 2011 حتى العام 2017 ولا زالت آثارها قائمة حتى اليوم، بدأت تلك المتغيرات بالحراكات الشعبية والمسيرات السلمية تحقيقاً لمبدأ الحرية والعدالة الاجتماعية، بالإضافة إلى تحقيق العدالة بكافة أشكالها للشعب العربي في العديد من الدول الذي لطالما شعر بالإضطهاد من قبل أنظمته وما تتبعه من سياسات، وما لبث الأمر إلى أن تحولت تلك الحراكات إلى اشتباكات مسلحة أودت بحياة الكثير من الناس، بالإضافة إلى ما استقطبته تلك الأحداث من تدخلات دولية كان لها سطوة واضحة في قيادة بعض الثورات وإخماد ثورات أخرى.

تمثلت تلك التدخلات والمتغيرات الإقليمية العربية بتوترات عالمية بلا شك، وهددت الأمن الوطني للعديد من الدول، ولا سيما للمملكة الأردنية الهاشمية التي تقع وسط تلك المتغيرات والتدخلات.

وعليه سأقوم خلال هذا الفصل بذكر تلك المتغيرات والتدخلات والحراكات والثورات التي طرأت على مستوى دول الإقليم العربي والتي هزت أمن الأردن الوطني من خلال مباحث ومطالب هذا الفصل.

المبحث الأول: المتغيرات على مستوى النظام الإقليمي والدولي

شهد العالم بأسره في السنوات القليلة الماضية تقلبات وتغيرات جذرية على المستوى الإقليمي والدولي وفي شتى مجالات الحياة وبشكل خاص في مجالات الحياة السياسية والتي ولّدت العديد من الظواهر الأيديولوجية والجيواستراتيجية، هذه التغيرات كان لها تأثير واضح وصريح على الظروف الداخلية للعديد من دول العالم وأمنها الوطني (الحمداني، 2007).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما على المستوى العربي، فقد تلاحقت الظواهر والتحولات السياسية والتي تمثلت بالثورات والنزاعات والانقسامات، التي أدت في نهاية المطاف إلى خلق أجواء متوترة على الساحة الدولية (سلامة، 2013)، أضف إلى ذلك المطامع الغربية والعالمية لمقدرات المنطقة العربية حيث أصبحت مسرحاً لتجارب الدول العظمى وخلق النزاعات وإطلاق العديد من المصطلحات كخلق شرق أوسط جديد والعولمة والإرهاب والفوضى الخلاقة والتي كان لها آثار سلبية على الأمن الوطني العربي ككل (النيادي، 2008).

كما أن الظواهر والتغيرات الإقليمية والعالمية سواء كانت طبيعية كالمناخ أو مصطنعة بفعل الإنسان كخلق الحروب والأزمات، فمن الطبيعي أن تؤثر على مجريات سير الحياة السياسية والأمن الوطني في أي دولة مجاوره لتلك الأحداث، الأمر الذي دفع العديد من الدول إنشاء قواعد فكرية من شأنها الإطلاع والتنبؤ والتخطيط المستقبلي لكيفية التصدي لتلك المتغيرات سواءً العالمية أو الإقليمية وما تنتجه من آثار سلبية تنعكس بشكل واضح على عملياتها السياسية وأمنها الوطني (ملحم، د.ت).

والجدير بالذكر أن النظام الإقليمي يتكون من عدد من الدول تلتقي في عوامل وظروف مشتركة كالديانة واللغة والمتلقى الفكري أو السياسي والثقافي وكذلك الجغرافي وغير ذلك، حيث يعد هذا النظام العنصر الأساس في النظام العالمي ككل.

وأخيراً فالأمن الوطني يُعد نواة النظام الإقليمي والعالمي على حد سواء وتطور وتميز المجتمعات المختلفة (جرار، 2009).

المطلب الأول: وظائف النظام الإقليمي واسباب تحولها الي اداة تحليل في السياسة الدولية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للنظام الإقليمي وظائف عدة، تُعنى بتعزيز مكانة الإقليم لدى الدول التابعه له وتنمية إمكانياته والعلاقات فيما بينهم، ذلك أن النظام الإقليمي يُعنى بالتأثر من أي ظرف أو مساس في الأمن الإقليمي ككل، ذلك أن تأثر دولة معينة ضمن الإقليم ستعمل بلا شك على إلحاق الضرر بالدول المجاورة، كتجاوزات الحركات الإرهابية والتخريبية داخل حدود الدول المجاورة، أو التأثير على الحركات الاقتصادية بين تلك الدولة والدول المجاورة، لذا فأن أي نظام إقليمي يُعنى بالعديد من الوظائف والتي بدورها تقسم إلى ما يلي:

التكيف: يُعنى بالتكيف جميع العمليات التفاعلية الهادفة بين مؤسسات نظام الإقليم الواحد نحو تحقيق جميع متطلبات وأهداف دول الإقليم، مع التخلي عن صفات السيادة لأي مؤسسة أي كانت (مهيوب، 2014).

التكامل: ينبغي على مكونات النظام الإقليمي التكامل في ما بينها ومشاركة الموارد وتنميتها مع ضرورة تنمية ودعم الصلاحيات والسياسات الداخلية والخارجية بين جميع الأطراف سواءً الرسمية أو غير الرسمية، وإنخراط جميع سبل صنع القرارات وإتخاذها ضمن منظومة واحدة تعبر عن سياسة الإقليم ككل.

الأمن والحماية: بمجرد تطبيق أنظمة الأمن والحماية بين جميع دول الإقليم ستظهر ملامح القوة الداخلي والخارجية وتماسك دول الإقليم والتصدي لأي تهديد لدول الإقليم.

تحقيق الأهداف: تعمل هذه الوظيفة على تكامل جميع دول الإقليم في سبيل تحقيق الأهداف المشتركة فيما بينهم والسعي لما هو أفضل لمصلحة الإقليم ككل بإستمرار (سمير، 2004).

تجدر الإشارة إلى أنه في حال تمكن النظام الإقليمي من توفير الوظائف التالية والقيام بها على أكمل وجه، ستتحقق معاني الحفاظ على الأمن الإقليمي لتلك الدول، وبالتالي الحفاظ على الأمن الوطني لكل دولة على حدى، ذلك أن الأمن وإن شمل الإقليم سيعمل على إرساء معاني الأمن والأمان في جميع الدول التابعة له بما في ذلك شعور الشعوب بالأمن والإستقرار بما يتناسب مع متطلباتهم الضرورية في حصولهم على حق من حقوقهم البشرية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وما لا شك أن أي دولة تغرد خارج السرب، سيطغى عليها طابع الضعف، ذلك أن القوة تكمن في التجمع وهي بحاجة إلى منظومة متكاملة من الدول تساعدها على التمكن من مواجهة أي خطر على المستوى الداخلي أو الخارجي، كما يعتبر النظام الإقليمي هو حلقة الوصل بين الدولة والعالم أجمع، الجدير بالذكر أن هناك عدة أسباب تقف وراء ضرورة التحول إلى النظام الإقليمي، والتي تتمثل فيما يلي:

يتيح التحول إلى النظام الإقليمي عملية توطيد العلاقات بين دول العالم من شأنها ربط العلاقة بين الدولة والإقليم من جهة، وربطهما مع النظام الدولي العالمي من جهة أخرى.

في بعض الأحيان لا يمكن رفع بعض القضايا لمناقشتها على المستوى العالمي، التي يمكن مناقشتها واتخاذ القرارات بها على المستوى الإقليمي فحسب.

يعمل هذا التحول على تسهيل دراسات المقارنة بين الأقاليم وكذلك بين دول الإقليم فيما بينها.

الحفاظ على بعض خصوصيات الدول التابعة لنفس الإقليم والعمل على وفرة تلك المعلومات واغنائها باستمرار، الأمر الذي يجعل من التحول إلى النظام الإقليمي غاية في الأهمية، وذلك لإمكانية التعامل مع جميع الظروف البيئية الداخلية والخارجية بشيء من اليقين نظراً لوفرة المعلومات المتبادلة بين دول الإقليم الواحد (سامية، 2008).

مساعدة الباحثين والدارسين في الشؤون الدولية بشكل عام، بالدخول إلى ظروف وظواهر أكثر تفصيلاً في النظم الإقليمية.

مساعدة أصحاب الاختصاص في مجالات البحث بكافة مجالاته وخصوصاً أولئك المختصين في المناطق الجغرافية في التطرق للبحث على مستوى أكثر دقة فيما يخص السمات المشتركة بين عدد من الدول وتوفير المعلومات حول كل مجتمع من المجتمعات التابعة لنفس الإقليم (مهيوب، 2014).

من هنا يظهر أن التحول للنظام الإقليمي هو ضرورة ملحة لجميع دول العالم، فلو شبهنا النظام الإقليمي للجسد، فلا يمكن لأي عضو الإستمرار في الحياة دون باقي الجسد، فالنظام الإقليمي هو دفاع عن شعوب الإقليم، وحماية للأمن الوطني لجميع الدول التابعة لذلك الإقليم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: ملامح النظام الإقليمي العربي وسماتها

يعتبر النظام الإقليمي العربي أحد المكونات الفرعية للنظام العالمي، إلّا أن النظام الإقليمي العربي يمتلك خصوصية تميزه عن باقي أقاليم العالم، حيث تنطوي ملامح النظام الإقليمي العربي على العديد من الدلالات المعنوية التي تجمع الشعوب والقيادات داخل الإقليم العربي.

فالشعوب العربية تلتف حول القومية العربية والمشاركة في الثقافات والعادات والتقاليد وكذلك اللغة والديانة، كما تلتقي الدول العربية بنفس التاريخ الذي يمثل الإرث الحقيقي للهوية العربية، بالإضافة إلى المشاركة في التصدي للتحديات المتشابهة التي تهدد أمنه القومي، خصوصاً في ظل المتغيرات الدولية وتحركات المجتمعات العربية تجاه أفكارهم ومعتقدات نحو تحقيق أهدافهم القومية التي يطمحون إليها بإستمرار (المحارمة، 2010).

فالإقليم العربي يدل بالضرورة إلى الخصوصية التي تتمتع بها جميع أطياف هذا الإقليم ضمن سياسات متقاربة فيما ما بينها ومتجانسة على المستوى الاجتماعي والثقافي ضمن منظومة حيوية من التفاعلات و الطموحات والأهداف المختلفة، كما تجدر الإشارة إلى أن أول ظهور للنظام الإقليمي العربي كان في سبعينيات القرن الماضي وذلك لغرض تحليل جميع العلاقات التفاعلية بين دول الوطن العربي، وتتضمن تلك التفاعلات جميع الأساليب السياسية والاقتصادية وكذلك الاجتماعية المتسخدمة داخل الدولة الواحدة وكذلك ما تستخدمه الدولة بينها وبين شقيقاتها من دول الإقليم.

ومما لا شك فيه أن النظام الإقليمي العربي، هو من أهم الأقاليم حول العالم والأكثر قرباً إلى النظام العالمي فيما يحتويه من تفاعلات وتحركات سياسية داخلية وخارجية لها أثرها الواضح على المجتمع الدولي والعالم بإسره، وأيضاً لما تحتويه دول الإقليم من إتجاهات وآراء وتاريخ ومعتقدات مختلفة تجعل من المهم التركيز عليها ودراستها من قبل العالم أجمع ولا يخف الأمر أهمية الاقليم العربي لوقوعه في مناطق جغرافية تعتبر ذات أثر كبير في تعدد الأيديولوجيات الفكرية المختلفة (مهيوب، 2014).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالنظام الإقليمي كالجسد الواحد يعاني لمعاناة أي دولة تابعة له، ويستمد القوة من ذات الدولة في حال كونها قوية، فلو فرضنا وجود دولة ذات نفوذ إقتصادي عظيم داخل الإقليم، الأمر الذي سيؤدي إلى تنشيط الحركات الإقتصادية من خلال الاستيراد والتصدير بين تلك الدولة والدول المجاورة لها.

لأي نظام إقليمي سماته الخاصة التي تميزه عن باقي أقاليم العالم، يجب أن نلاحظ أن كل إقليم يشترك بنفس الصفات والمقومات والتهديدات وغير ذلك، فهناك إقليم يتمتع بالتقارب والتجانس الديني، وهناك من يشترك باللغة ذاتها، كما أن القوى والضعف هي من سمات بعض الأقاليم أيضاً، لذا كان من الواجب التعرف على سمات النظام الإقليمي العربي والتي تتمثل بالنقاط التالية:

تظهر ملامح التجانس والتقارب الثقافي في أقطار الإقليم العربي، كما يتمثل ذلك التجانس بالتوحد والتوجه نحو سياسات مشتركة في التعامل فيما بينهم والتعامل مع الأنظمة العالمية والدولية الأخرى، من خلال الإشتراك في نفس اللغة والفكر والمعتقد والديانة، إذ يشكل الإقليم العربي ما نسبته 93% من المسلمين بالإضافة إلى التقارب بين الديانات في العديد من الدول العربية.

يطغى على دول الإقليم العربي صفة التوافق والالتحام فيما يخص التهديدات العالمية التي تعتري أجواءه باستمرار، فعلى سبيل المثال ومما لا شك فيه أن القضية الفلسطينية تعتبر من أهم أولويات الأزمات العربية على المستوى الإقليم العربي ككل، أضف أن دول الإقليم العربي تواجه نفس التحديات والمطامع العالمية، ذلك ما يعطي الإقليم العربي صفة الترابط الفكري والتوافق والالتحام المتين لدول الإقليم والشعوب العربية.

يتصف الإقليم العربي بأن الغالبية العظمى من شعوبه يلتقون في المعتقد الديني الإسلامي والرؤى المشتركة نحو التميز، ما يعطيه ذلك خاصية الصمود ومتانة التصدي للكثير من محاولات الاحتلال والانقسام لدول الوطن العربي من الطامعين بثرواته (المحارمة، 2010).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجمع بين الطابع الإقليمي والطابع القومي: من سمات النظام الإقليمي العربي أنه يجمع الدول العربية المتجاورة والمتقاربة في الثقافات والأفكار، بالإضافة إلى إلتقائها في نفس القومية واللغة العربية والتاريخ والديانة، وفي هذا إشارة إلى الرمزية التي تجمع الإقليم العربي على طريق واحد ذو هدف مشترك (مهيوب، 2014)

تُعتبر الأجواء العربية متمثلة بتاريخها وأنماط الحياة المتشابهة أحد أهم خصائص وسمات الإقليم العربي، إذ تعمل على إبقاء دول الإقليم محتفظة بإطارها الثقافي وتطلعاتها للمصالح المشتركة ما يجعل منها بيئة مرنة في التوجه نحو الأهداف المشتركة (الكفارنة، 2009).

على الرغم من التشتت العربي والنزاعات التي طغت على الأجواء العربية، إلا أن النظام الإقليمي العربي تشترك بالعديد من نقاط التشابه فيما بينها، وهذا الأمر يعني أن الدول العربية وإن إختلفت فيما بينها أو تعرضت أحداها لأزمة معينة فأنها تبقى مشتركة في نفس السمات التي تمثل الإرث والدين والعلاقات فيما بينها، وهي كذلك تشترك في نفس الهموم والتحديات التي تواجهها.

المبحث الثاني: علاقة النظام الإقليمي العربي بالنظام الدولي

مما لا شك فيه أن النظام الدولي يتكون من وحدات فرعية تسمى الأقاليم، كما يشكل النظام الدولي بيئة تفاعلية للأنظمة الإقليمية يتم فيها فرض قيود معينة على تصرفات بعض الدول والأقاليم وأيضاً يتم خلق نوع من الحوافز لتلك الدول والأقاليم في حال التعاون الملموس بين دول الاقليم والإقليم نفسه، وبين الإقليم والنظام الدولي ككل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالعلاقة الإقليمية والدولية يتضمنها عامل الديناميكية والتداخل بين الدول العظمى والدول التابعة للأنظمة الإقليمية الفرعية كالنظام الإقليمي العربي، ولا شك أن للأنظمة الإقليمية الفرعية آثار واضحة على النظام الدولي بشكل عام وعلى الدول العظمى على وجه الخصوص. كما يُلاحَظ أن النظام الإقليمي والدولي على حد سواء يتفاعلون في بيئة عالمية تتسم بالإنسجام التام فيما يخص المصالح المشتركة لكل منهما، فعلى سبيل المثال: كما أن الدول العظمى بحاجة إلى الطاقة بكافة أنواعها والمتواجدة في دول الإقليم العربي، كذلك الأمر فأن الأنظمة الإقليمية الغنية بمصادر الطاقة هي بحاجة إلى قوة عظمى تعمل على حمايتها من مطامع دول أخرى كالمطامع التي تدعو للإحتلال أو الإنقسام أو حتى الحصول على مصادر الطاقة كالنفط من الدول المالكة لتلك الثروات (سامية، 2008)

ويمكن القول بأن العلاقة بين النظم الإقليمية والنظام الدولي يعتريه حس التعاون من قبل الطرفين لتحقيق كافة الأهداف المشتركة وغير المشتركة، وعلى الرغم من ذلك الإنسجام والعلاقات التعاونية بين الإقليم العربي والنظام الدولي، إلّا أنه لا يخف الأمر من وجود مطامع وأهداف كبرى للنظام الدولي في نظام الإقليم العربي، حتى وإن كان ذلك الانسجام والتعاون من جهة الإقليم لا يلبي حاجات وأهداف النظام الإقليمي العربي. فالشاهد على ذلك يبدو واضحاً من خلال إحتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق، وحالة الدمار التي سببته القوات الروسية في سوريا على الرغم من أن دول الوطن العربي تعتبر أحد أهم أقاليم العالم وقربها إلى النظام الدولي وتعاونها المنقطع النظير مع كافة القوانين والقواعد الدولية، ولربما يعود ذلك إلى ضعف موقف الإقليم العربي تجاه النظام الدولي (عبد العزيز، 2010).

فالنظام العربي ما هو إلا جزء في قلب النظام العالمي، إلا أن النظام العالمي أجحف كثيراً في حق النظام الإقليمي العربي، الذي بدوره عانى كثيراً من التدخلات الدولية والعالمية على أراضيه.

وعليه سأقوم بطرح الاتجاهات الخاصة بالنظام الدولي وأهم خصائصه التي ظهرت بشكل واضح في الساحة العربية والدولية على حد سواء، وذلك من خلال المطلب الآتي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول: إتجاهات النظام الدولي

يمثل هذا المطلب الاتجاهات الرئيسية للنظام الدولي الحالي، الذي ظهرت ملامحه بشكل واضح منذ القدم واستحضرت السنوات القليلية الماضية تلك الاتجاهات والملاح من خلال التدخلات والتحركات للنظام الدولي ضمن منطقة الإقليم العربي بشكل جلي، وعليه سيتضمن هذا المبحث النقاط الرئيسية التالية:

أولاً: إتجاهات النظام الدولي

ظهرت تعدد القوى العالمية منذ أقدم العصور إلا أنها إنحصرت لفترة طويلة من الزمن في دولة الخلافة الإسلامية، ولكن المتطلع للشأن العالمي يجد أن النظام الدولي في الوقت الحالي إنحصر في الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن كانت موازين القوى موزعة بين أمريكا والاتحاد السوفييتي حتى نهاية ثمانينات القرن الماضي، جميع تلك التقلبات في القوى العالمية، فقد ظهرت اتجاهات للنظام الدولي تمثلت بالنقاط التالية:

النظام الدولي الأحادي: سمي النظام الدولي بعدة أسماء، من أبرزها النظام الدولي الأحادي وهو ما يعني أن المجتمع الدولي بأكمله سيكون تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بعد خروجها منتصرة في أعقاب الحرب الباردة، حيث كان العالم بأسره يخضع تحت قوتين مركزيتين هما الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية كأكبر قوتين عالمياً، وبعد إنهيار الإتحاد السوفيتي بقيت أمريكا منفردة بالقوة العالمية، وعليه فقد أصبح العالم أجمع تحت قيادة النظام الأمريكي الدولي الأحادي.

ثنائي القطبية وهو ما يعني أن العالم لا يخضع لهيمنة دولة عظمى حتى وإن كانت الولايات المتحدة ذلك أن القيادة الأمريكية ستتحمل الكثير من الأعباء المالية التي تدفع بها إلى حلفائها حول العالم، ما يعكس ذلك إنهيار إقتصادي على الصعيد الداخلي للدولة الأمريكية، ورغم ذلك تبقى دول العالم تحت القيادة الأحادية دون الإنفاق الكبير للأقاليم والدول التي تقبع تحت قيادة الولايات المتحدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

متعدد الأقطاب: على الرغم من إنفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالقوة العالمية العظمى، إلا أن هناك العديد من الدول التي لا تخضع تحت إمرتها، وينادي أنصار هذا الإتجاه بعدم إنحصار القوة في شخص الولايات المتحدة الأمريكية، وإنما يتم مشاركة تلك القوى بين عدد من الدول بنظرة إقامة المساواة الدولية وعدم هيمنة طرف على باقي الأطراف (مهيوب، 2014).

ضرورة توزيع القوة ومشاركتها: يرى أنصار هذا الاتجاه ضرورة توزيع عناصر القوة بين الدول جميعها، فلا تبقى دولة قوية ذات هيمنة على دولة ضعيفة، بالاشارة إلى مشاركة القوة العسكرية والتكنولوجية والاقتصادية وغيرها.

فرض السيطرة التامة على جميع الأعمال التي تلحق الضرر في الدول والمجتمع الدولي ككل، كتجارة الأسلحة والتحركات الإرهابية، كما ينبغي التصدي لجميع تلك الأعمال بالمشاركة بين جميع الدول والقوى العالمية، والقضاء على تلك الأعمال كي لا تمتد من دولة إلى أخرى وتتفاقم معطياتها ويعظم التعامل معها على الساحة الدولية وبالتالي عدم القدرة على تلك الأعمال (أحمد، 2010)

نظراً لما سبق ذكره فأن القوة العالمية تنحصر بشكل واضح في شخص الولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من وجود العديد من القوى العالمية إلا أنها تتكاتف مع الولايات المتحدة، الأمر الذي يجعل توزيع القوى وتقسيم الدول والتحكم في الإقليم العربي حق من حقوق الولايات المتحدة من وجهة نظرها.

المطلب الثاني : خصائص النظام الدولي

يمتاز النظام الدولي الحديث (ونقصد بالحديث أي النظام الدولي الذي ظهر بعد إنتهاء الحرب الباردة) بالعديد من الخصائص التي يعلمها القاصي والداني، نظراً لتلك المتغيرات التي وقعت في العديد من الدول والتي ظهرت على أيدي الشعوب ولكن حركتها أيدي خارجية، وهناك الكوارث التي حلت في عديد من الدول والتي ساندتها بعض الدول العالمية ذات القوى المؤثرة، من هنا نجد أن النظام الدولي يمتاز بعدة خصائص نذكر من أهمها ما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ظهر النظام الدولي الحديث في حلته الجديدة التي تطغى عليها طابع السلمية بين الدول العظمى ودول الأقاليم الأخرى.

يمتاز النظام الدولي بأنه أحادي القطبية، بمعنى أن المجتمع الدولي بأكمله يقع تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي تظهر كأقوى دولة في العالم.

على الرغم من تعدد الأفكار والاتجاهات والثقافات على مستوى العالم، إلَّا أن الثقافة الدولية المتمثلة بثقافة الولايات المتحدة تؤثر بشكل واضح على الثقافات الأخرى واتجاهاتهم (أحمد، 2010).

كما يمتاز هذا النظام بتفضيل الخيار العسكري بشكل واضح على الساحة الدولية للتعامل مع الكثير من النزاعات سواءً الداخلية أو الخارجية.

إعطاء الولايات المتحدة الأمريكية الأحقية في التدخلات والشؤون الداخلية في أي دولة من خلال صيغة قانونية تخولها من الدخول والتدخل في أي شأن عربي وإقليمي.

يظهر في هذا النظام الدولي تحولات ملحوظة للصراعات على الساحة الدولية من مستوى التفكير الأيديولوجي في التعاملات المختلفة وتحويلها إلى صراعات سياسية وحضارية (العلي، د.ت).

ظهور الجانب الروسي على الأراضي السورية بشكل مفاجئ، وكأن الدولة السورية أحد مستعمرات الدولة الروسية (مصطفى، 2017).

يظهر من خلال ما تم طرحه أعلاه، أن النظام الدولي يتغير بإستمرار وذلك بحسب نوع الظرف الذي يقتضي تدخل دولة معينة دون سواها، فهنا تتدخل الولايات المتحدة الأمريكية وهناك تتدخل دولة روسيا، وغيرها من التدخلات الدولية على الساحة الإقليمية والتي تجعل النظام الدولي يتملك العديد من الخصائص التي تختلف بين الحين والآخر، والتي بدورها تعتبر أحد المتغيرات التي تؤثر سلباً على الأمن الوطني الأردني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث (الأمن القومي العربي)

لا شك أن دول الإقليم العربي تمثل كياناً مشتركاً في العديد من الملامح والسمات، لما تشترك به هذه الدول من قومية عربية وعادات وتقاليد وتطلعات، عوضاً عن التاريخ المشترك بين جميع الأطياف العربية والتقارب الجغرافي والطابع الديني.

كل هذه السمات وغيرها، تجعل من النظام الإقليمي العربي بكافة الدول والأطياف تشترك في أمنها القومي، فلو تعرضت دولة عربية لإنتهاك في أمنها القومي ستتأثر جارتها وأخوتها العرب بذلك، لذا كان من الواجب معرفة أن الأمن القومي العربي هو كالجسد الواحد يضم الدول العربية ذات التاريخ والحاضر والمستقبل الواحد، وعليه كان لا بد علي أن أبين في هذا المبحث ملامح الأمن القومي العربي، وسماته ليتسنى للقارئ التعرف على مدى الارتباط الأمني والقومي بين جميع الدول العربية، لذا سأقوم بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين يمثل الأول ملامح الأمن القومي العربي، بينما يبين المطلب الثاني سمات الأمن القومي العربي.

المطلب الأول: ملامح الأمن القومي العربي

لا ريب أن لكل دولة في العالم أمنها القومي الخاص بها، ولكن ما يميز دول الإقليم العربي أنها تشترك بلا شك في الأمن القومي للعديد من الاعتبارات، فالدين واللغة والتاريخ والأهداف والمستقبل والثقافة جميعها تمثل كياناً موحداً مستقلاً تندرج تحت لوائها الأطياف العربية من جميع الأصول والمنابت، فالأمة العربية قبل أن تصبح دولاً وشعوباً منفصلة، فأن تاريخها يبين أن هذه الأمة ما هي إلا وطن واحد لا تؤثر به الحدود لما يطغى على علاقتها طباع الوجود.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ظهرت ملامح الأمن الوطني العربي منذ القدم على الرغم من تداعيات الكثير من الجهات حول هذا المفهوم، كما تعددت النظرات والأفكار حول هذا المفهوم، فللعرب نظرتهم المستقلة للأمن القومي العربي والتي تتمحور حول القومية العربية الوحدة، بينما وصف الغرب الأمن القومي العربي مجزءاً، فقد نادت شخصيات بضرورة الحفاظ على بعض من الأمن القومي العربي، فلو نظرنا عبر التاريخ القريب لوجدنا أن أحد رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية نادى بما يسمى بالأمن الخليجي، وإن ما قصده أمن نفط الخليج الذي يشكل ثروة له ولوطنه دون التطرق للأمن القومي العربي بشكل كلي (المجدوب، د.ت).

فالحقيقة أن الأمن القومي العربي ما هو إلا كيان مستقل لا يمكن تجزئته من قبل أطراف لا تُعنى بالأمن القومي العربي، كما أن الواقع يشير بكافة مقاييسه أن للأمن القومي العربي مفهوماً واسع النطاق لا يخضع لمبدأ الحدود والسياسات والاتجاهات والآراء المختلفة، وإنما يمثل الأمن الإقليمي العربي الكيان الذي يحفه العرب من كل جانب لتوفير أمن وإستقرار البلاد العربية وشعوبها على حد سواء، وإستقلال سيادة الدول العربية وإمكانية تقاربها (عقيل، 2016).

إختلف العديد من أصحاب الرأي والباحثين ورجال السياسة حول مفهوم ملامح الأمن القومي العربي، فقد أشار البرلمانيون العرب إلى أنه مفهوم يتمحور حول الديمقراطية العربية سواءً على المستوى الداخلي أو الخارجي، كما يرى الواقعيون التقليديون أنه يمثل القوى المشتركة لجميع الدول العربية وصمام أمانها تجاه الأطماع الغربية.

في هذا المقام نجد أن هناك خمسة أسباب رئيسية تدفع دول الإقليم العربي لصياغة المفهوم العام للأمن القومي العربي وتقوية متونة وتتمثل هذه الأسباب بضمان قاعدة إستراتيجية دفاعية تشمل الدفاع عن جميع الدول العربية من التهديدات والتدخلات الغربية والدولية للمنطقة العربية، بالإضافة إلى زيادة وتيرة الأمن الكلي لدول الإقليم العربي، والإنخراط في التوجهات السياسية المشتركة، وكذلك الإجماع على رأي واحد يمثل جميع الأهداف والتطلعات العربية نحو التميز والرقي بين جميع دول العالم، وأخيراً تقوية التعاون العربي المبني على الثقة المتبادلة بين جميع دول الإقليم العربي (عقيل، 2016).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويمكن في هذا المقام أن نجمل ملامح النظام الإقليمي العربي من خلال أربع حالات تتمثل فيما يلي:

الزيادة في التوترات والصراعات على المستوى الإقليمي العربي، والتي ظهرت بوادرها في أعقاب الحرب العالمية الثانية وتقسيم الوطن العربي، إذ نادت العديد من الجهات بضرورة الحفاظ على كيان الأمن القومي العربي لما طرأ عليه من تهديدات متلاحقة، أثرت على التوازن الأمني لدول الإقليم العربي بشكل كلي.

الشعور المتزايد لشعوب ودول الإقليم العربي بالتهديدات التي تلاحقهم من قبل العديد من الدول العظمى الطامعة في خيرات الأرض العربية.

التطلعات العربية الموحدة نحو تحقيق التجانس الاجتماعي المشترك وتوفير الحياة الديمقراطية للأمة العربية جمعاء، في ظل الاستقرار والأمن، فكان لا بد من إنشاء نظام أمني إقليمي يحتمي به القاصي والداني في منظومة الدول العربية المشتركة في تطلعاتها وآمالها المختلفة.

تحقيقاً لمبدأ السيادة العربية التي يطمح لها العرب دولاً وشعوباً، فقد إزدادات وبشكل ملحوظ ملامح الإهتمام بالأمن القومي العربي لتحقيق التميز الإقليمي للدول العربية بين العديد من دول العالم (الجرابعة، 2012)

المطلب الثاني: سمات الأمن القومي العربي

لا شك أن الأمن القومي العربي يشترك في العديد من الخصائص والسمات التي تطغى على طابعه القومي، إذ تعتبر دول الإقليم العربي ذات سمات مشتركة يمكن الإشارة إلى أهم سماتها من خلال النقاط التالية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التهديدات المشتركة: تمثل التهديدات المشتركة لدول الإقليم العربي سمة مشتركة لجميع الدول ضمن نطاق الإقليم العربي، فإن دول الإقليم العربي تمثل مطمعاً للعديد من دول العالم العظمى لما في أرض العرب من خيرات وثروات متعددة، وعليه كان لا بد من إستخدام مفهوم الأمن القومي العربي وتنمية متونة جذوره اجتماعياً وعسكرياً واقتصادياً وأيضاً ثقافياً ليصبح كياناً متماسكاً ضد التهديدات والاخطار التي تجوب أجواءه بإستمرار (خضر، 2017).

القوة القومية العربية: لا شك أن التقارب العربي يجعل من قوى الدول العربية قوى مشتركة، إذ أن القوى الإقليمية العربية تستخلص قواها من الإقليم العربي متمثلاً بالوطن العربي ككل، سواءً الدول العربية في القارة الآسيوية أو الدول العربية في القارة الإفريقية، فالإقليم العربي هو مفهوم يشمل جميع الدول الناطقة باللغة العربية، وعليه فتتمثل القوى الإقليمية المشتركة للإقليم العربي بمساحة الوطن العربي وطبيعة حدوده والحجم الكلي لعدد سكان الوطن العربي، بالإضافة إلى الموارد الطبيعية والتطورات التقنية والقوة الاقتصادية العربية بالإضافة إلى التجانس بين أطياف الأمة العربية على المستوى الشعبي (الجرابعة، 2012).

سمة الاشتراك في ذات الأهداف لدول الإقليم العربي، إذ تتمثل أهداف الإقليم العربي بالحفاظ على الدول العربية وكيانها وحدودها، بالإضافة إلى ضرورة إحترام سيادة الدول العربية ومدى مساهمتها في نشر الأمن والسلام على المستوى الإقليمي والعالمي على حد سواء، بالإضافة إلى حماية الموارد الحيوية والبيئية وكذلك الحفاظ على الموارد البشرية العربية وتنميتها باستمرار.

الاشتراك في الدين والثقافة، إذ أن الدين الإسلامي يعتبر السمة الأكثر وضوحاً لدول الإقليم العربي، إذ يعتبر الدين الإسلامي هو دين الأغلبية العظمة للأمة العربية، ونجد أن هناك نزعة قوية للشعوب العربية تجاه الحفاظ على هذه الديانة التي تجمعهم تحت لوائها كأخوة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الثقافة العربية: لعل من أهم السمات أيضاً التي تجمع دول الإقليم العربية تتمحور حول أمن الثقافة العربية من الأخطار الخارجية التي تحاول محو هذه الثقافة، إذ أن الثقافة العربية تمثل العادات والتقاليد والتاريخ والأمجاد وطرق الحياة لجميع العرب، ذلك أن مصدر هذه الثقافة هي القيم العربية والدينية، والنظرة القومية العربية التي تعتبر أن جميع العرب أخوة لا فرق بينهم وأن تلطعاتهم مشتركة نحو تحقيق الأمن الكلي لجميع بلاد الأمة العربية دون استثناء لنعم العرب بالأمن الذي بلا شك افتقده العديد من شعوب الأمة العربية (البشري، 2009)

المبحث الرابع: المتغيرات الإقليمية والدولية 2011-2017

لقد عانى العالم بشكل عام ودول الإقليم العربي على وجه الخصوص الكثير من الأزمات والتقلبات المختلفة، والتي تمثلت بالثورات والانقسامات والحروب وغير ذلك، من جانب آخر ظهرت العديد من التدخلات الدولية في دول الإقليم العربي، فكل تدخل كان يمثل مطمعاً وهدفاً لتلك الدول، سواءً كان هدفاً للسيطرة على المنطقة أو على ثرواتها أو لتحقيق الأبعاد اللوجستية الخاصة بها، وما إلى ذلك، والتي جميعها أدت إلى زعزعة الأمن الداخلي الأردني، نظراً لما يتمتع به الأردن من موقع جغرافي يربط بين عدداً من الدول العربية كما يعتبر حلقة الوصل بين الدول العربية في القارة الإفريقية والدول العربية في القارة الآسيوية، والتي تأثر أمنه القومي بشكل واضح في جميع تلك المتغيرات التي عصفت في الأجواء العربية، والتي يقبع الأردن ضمن حدودها الجغرافية، ومن أبرز تلك الأزمات الإقليمية والدولية التي أثرت على الأمن الوطني الأردني خلال الفترة من 2011 إلى عام 2017، ما يلي:

المطلب الأول: ثورات الربيع العربي:

في نهاية عام 2010 ومطلع عام 2011 شهد العالم بأسره ثورات عربية على الأنظمة الحاكمة بغية الوصول إلى الحريات وتحقيق الذات لعدد من شعوب الدول العربية، حيث أثرت بشكل واضح على عمليات الإصلاح السياسي والديمقراطي والأمن الوطني العربي ككل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتمثلت هذه الثورة بالاحتجاجات الشعبية والتمرد على أنظمة الدولة، والجدير بالذكر أن معظم تلك الدول لم تتفاعل مع مطالب الشعب وآل بها الحال إلى ثورات وفوضى عارمة، أما الدول الملكية كالأردن والبحرين والمغرب فقد لاحقت آذان صاغية للشعوب والتعامل معها بما يتماشى مع متطلبات الشعب وطموحاتهم. وتمثلت ثورات الربيع العربي فيما يلي (محمد، 2013):

الثورة التونسية: في مطلع عام 2011 واستكمالاً لما بدأه الشعب التونسي في أواخر 2010، اندلعت الثورة التونسية التي نددت بسياسة النظام الحاكم لزين العابدين بن علي اثر موت محمد البوعزيزي الذي أضرم النار بنفسه إعتراضاً منه على سياسة النظام الحاكم وما انتهجه هذا النظام من فساد إداري وركود اقتصادي وضيق سبل المعيشة وتلاشي معاني الديمقراطية والأمان، حيث استمرت هذه التداعيات والثوران الشعبي من 2010/12/17 إلى 2011/1/14 في الوقت الذي أعلن فيها بن علي تنحية عن الحكم وغادر البلاد بحماية ليبية إلى المملكة العربية السعودية (علي، 2016).

عندها رُسمت البهجة على شفاه الشعب التونسي مستبشرين خيراً بنجاحاتهم بزوال الحكم الذي فشى فساده في أنحاء البلاد، وتطلعاتهم للمستقبل المُشرق، فقد تم إقامة الانتخابات البرلمانية بنزاهة واستلمت الثورة متمثلة بالأحزاب الإسلامية والعلمانية حكم البلاد، وما لبث الأمر إلى أن عادت أجواء التوتر تجتاح الساحة السياسية من جديد وكانت أولى مظاهرها هو اغتيال شكري بلعيد على أيدي مجهولين، إلّا أن التونسيين أدركوا أن هناك من يريد بثورتهم أن تسلك طريق آخر تلحق به الثورات العربية التي بائت بالفشل، وذلك بتقديم استقالة الحكومة برئاسة الجبالي لإعطاء دور الأحزاب الأخرى من تقديم دورها في حكم البلاد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتقديم ما هو أفضل للشعب التونسي، وجائت هذه المبادرة من حكومة الجبالي حقناً للدماء وتصرف سياسي بحت قام بإفشال مخططات مجهولة الهوية لإندلاع ثورة مسلحة من شأنها ضرب أركان الدولة التونسية وأسسها القومية. ولكن لم تتوقف المحاولات التخريبية في تونس فقد تم اغتيال المعارض محمد البراهيمي، عندها اجتمع التونسيين من جميع الأطياف على طاولة الحوار لإنهاء التدخلات التي لا تبغي سوى خراب الديار التونسية والتوصل أخيراً إلى حل يرضي جميع الأطراف وذلك بإتاحة طرح الآراء والمشاركة الحزبية والسياسية بالحكم من قبل الجميع، ولكن لا شك أن محاولات إفشال الثورة قائمة وأيدي المخربين لن تكف عن مخططاتها حتى الآن (دي، 2017).

الثورة المصرية: بعد نجاح الثورة التونسية، والتي أصبحت ناقوساً يدق في مسامع الشعوب العربية الشاهدة على تلك الثورة وما حققته من نجاحات وانصياع النظام لمطالب الشعب، وبعد إنتهاء الثورة التونسية بتسعة أيام اندلعت ثورة 25 يناير بمصر في 2011/1/23، والتي انتهت بتاريخ 2011/2/11 حين أعلن الرئيس المصري محمد حسني مبارك تنحية عن رئاسة الدولة المصرية (محمد، 2013).

وما لبث الأمر إلى أن أقام المجلس التشريعي ضرورة إجراء انتخابات رئاسية لسنة 2012 حيث ترشح لهذا المنصب كل من رئيس الوزراء الأسبق أحمد شفيق والدكتور حمدين صباحي ومحمد مرسي، حيث انتهت الانتخابات الرئاسية بفوز الدكتور محمد مرسي رئيساً لجمهورية مصر (المركز العربي للأبحاث والدراسة السياسات، 2012)، وبعد مرور سنة من توليه الحكم أثارت بعض الجهات ضغوطاً تمثلت بالتظاهر ضد نظام الرئيس مرسي والتي لاقت ترحيباً من المجلس العسكري المصري، وسميت هذه المظاهرات بثورة 30 يونيو وقادتها حركة للإطاحة بأول رئيس مصري منتخب والتي عُرفت بإسم حركة تمرد في نيسان 2013 وقامت هذه الحركة بجمع توقيعات من عموم الشعب على وثيقة تهدف إلى إيقاف الحكم الرئاسي وإجراء انتخابات رئاسية جديدة،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأبلغت هذه الحركة أنها جمعت 22 مليون توقيع على حد إعلانهم، ورداً على هذه التحركات قام مناصري الرئيس محمد مرسي بإنشاء حركة شبابية إسلامية سُميت حركة تجرد والتي قامت بجمع 26 مليون توقيع يؤيد ثبات حكم الرئيس مرسي، وما لبث الأمر إلى أن اشتبك الطرفين بنزاعات واشتباكات دامية في القاهرة، إلّا أن الرئيس مرسي ألقى خطاباً أكد فيه تمسكه بالشرعية ودعا جميع الأطراف المتنازعة لطاولة الحوار والوصول إلى حلول حضارية في التعامل ما بين السلطة وعموم الشعب وكذلك الأحزاب.

وفي هذه المرحلة لم يقف وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي على الحياد، وإنما أعلن إيقاف الرئيس محمد مرسي من مهامه الرئاسية بإنقلاب عسكري في 2013/7/3 وإحالة شؤون البلاد لرئيس المحكمة الدستورية عدلي منصور إلى حين إجراء انتخابات رئاسية جديدة (الجزيرة، 2017).

إلا أن مؤيدي نظام مرسي وجماعة الأخوان المسلمين قاموا بتنظيم مسيرات وإعتصامات في عدد من محافظات مصر، للمطالبة بالشرعية وإعادة الرئيس المنتخب إلى سدة الحكم، وما كان من قوات الجيش إلا فض الإعتصامات بالقوة وبحسب منظمات دولية بلغ عدد الضحايا 1150 شخص في 5 مواقع للإعتصامات المنددة بحكم العسكر وكان الحشد الأكبر في ميدان رابعة العدوية وميدان النهضة اللذان شهدا اشتباكات دامية بين الجيش والاعتصامات الشعبية، كما أكدت صحيفة هيومن رايتس ووتش قيام الجيش المصري بفض التظاهرات والاعتصامات بالقوة والتي خلقت الكثير من القتلى من المتظاهرين السلميين وصل عددهم إلى الآلاف، ولا زالت قوات الامن والجيش يفضون الاعتصامات بالقوة وإصدار القوانين بعد التظاهر والحد منه إلى أقل مستويات (هيومن رايتس ووتش، 2014).

وبقيت أجواء التوتر تسود الساحة المصرية بين المطالبة بالشرعية والمعارضة بزوالها، إلى حين إجراء إنتخابات الرئاسة 2014 والذي حقق به عبد الفتاح السيسي فوزاً ساحقاً بنسبة 96.9% من الأصوات مقابل 3.9% لمنافسه حمدين صباحي، حيث تولى الرئيس السيسي منصبه على الفور وتمثلت الحياة السياسية في عهده بإقصاء القوى الإسلامية عن المشاركة السياسية وملاحقة العديد من أعضاء حزب الأخوان المسلمين، وبقيت الأجواء السياسية المصرية يسودها التوتر بين رافض للإنقلاب ومطالب للشرعية وبين مؤيد للإنقلاب وحكم الجهات العسكرية حتى الساعة (الجزيرة، 2014).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الثورة الليبية: بدأت مظاهر الثورة الليبية في 2011/2/17 بشكل تظاهر سلمي وسرعان ما تحولت هذه المظاهرات إلى اشتباكات مسلحة اجتاحت الدولة الليبية عموماً أدت بأرواح خمسين ألف مواطن ليبي إلى أن فرض الثوار سيطرتهم على الدولة في 2011/10/20 قبل مقتل الرئيس معمر القذافي في معركة سرت، وانتهت الأحداث بطرح قانون الانتخابات البرلمانية على الفور وتشكيل المجلس البرلماني والذي بدوره قام بتشكيل حكومة جديدة للبلاد (محمد، 2013).

ولكن ما خلفته الثورة وتبعاتها أدى بليبيا إلى انهيار حاد في بنيتها التحتية على المستوى الاقتصادي والعسكري والتنمية الاجتماعية، بالإضافة إلى تجميد الأرصدة المالية والأصول الليبية الخارجية، ولا يخفى التدخلات العسكرية الأجنبية في ليبيا وما خلفته أيضاً من دمار البنية التحتية خلال الحرب، إلّا أن المجلس الوطني الإنتقالي تدارك الموقف قبل الإنهيار الكلي للدولة الليبية من خلال تعزيز المنحنى السياسي وإدارة شؤون الدولة بالشكل الذي يتناسب مع متطلبات كل من الدولة والشعب على حد سواء، بالإضافة إلى تشكيل حكومة إنتقالية والبدء بممارسة الحقوق الديمقراطية الشعبية من خلال قانون الانتخاب في 2012/6/23 بالتزامن مع إلغاء تجميد الأصول الليبية الخارجية، إلّا أن الأجواء السياسية الليبية لا زالت تعاني من تقهقر سياسي نسبي وتدخلات مشروعة وغير مشروعة في نظامها وسياستها وعلى أرضها (شامي، وآخرون، 2012).

الثورة السورية: في 2011/3/15 ظهرت بوادر الحراك السوري متأثراً بالحراك الشعبي في تونس ومصر على شكل تظاهر سلمي للمطالبة بالحرية ومطالب الشعب لحقوقهم الوطنية السياسية والاقتصادية وكذلك الإجتماعية، والمشاركة الشعبية بالشأن السياسي الذي انحصر بشخص الرئيس لا سواه منذ عهد حافظ الأسد ونجله بشار الأسد، ولم يعتقد النظام السوري أنه بيوم من الأيام ستقام أي ثورة مناهضة لنظام الحكم الجمهوري لما لهذا النظام من إحكام أمني على الأراضي السورية، وبناء عليه فقد قابلت الحكومة السورية تلك المظاهرات السلمية والاحتجاجات بالعنف والدموية وردود فعل مجحفة بحق الشعب وغير مسبوقة في العصر الحديث، ذلك ما أدى إلى تحول الثورة من السلمية إلى ثورة مسلحة على نطاق واسع في الدولة السورية (مصطفى، 2013)،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث أسفرت في شهر كانون الثاني لسنة 2012 وبحسب إحصائيات عالمية أقرت بأن عدد القتلى وصل إلى 60 ألف مواطن سوري، الأمر الذي أدى بالعديد من الدول والمجتمع الدولي ككل بالمطالبة بتنحي الرئيس بشار الأسد عن الحكم حفاظاً على ما تبقى من مظاهر الحياة والإنسانية في الدولة السورية، أضف إلى ما جرته الثورة السورية من آثار سلبية على الشأن الأردني الداخلي نظراً للتقارب بين البلدين (محمد، 2013)، إلّا أن النظام السوري ما زال باقياً إلى هذه السنة وذلك بسبب الكثير من المعطيات كان من أهمها سقوط حكم الأخوان المسلمين في مصر، بالإضافة إلى الدعم الروسي والإيراني للنظام السوري سياسياً وعسكرياً (مصطفى، 2013).

الثورة اليمنية: في مطلع عام 2012 اجتاحت المظاهرات الغاضبة أرجاء اليمن تنديداً بالسياسة التي اتبعها النظام الحاكم والتي كانت مجحفة بحق الشعب اليمني من وجهة نظرهم، والتي أدت بالنهاية إلى تنحي الرئيس على عبد الله صالح عن الحكم ضمن مبادرة خليجية وتسليم شؤون الدولة للجهات الداخلية المعنية بإدارة شؤونها (محمد، 2013)، إلى حين إجراء الإنتخابات الرئاسية في 2012 والتي فاز بها عبد ربه منصور هادي المرشح الوحيد لقيادة البلاد بنسبة 99.8% من مجموع أصوات الناخبين وذلك تحت وصاية واتفاق خليجي أمريكي والذي ينص على ضرورة قيام الرئيس المنتخب بأجراء إصلاحيات وطنية وديمقراطية وسياسية بالإضافة إلى التعديل الدستوري حيث سينتهي من تصويب الوضع الداخلي والذي من المفترض أن ينتهي بحلول عام 2014 للتطرق إلى السياسة الخارجية بعد ذلك (موقع العرب، 2013)، ولكن لم تسر الأمور كما خطط لها فقد ظهرت في أجواء اليمن بعض المحاولات لإعادة الأوضاع إلى ما قبل الثورة، فقد قام مسلحو الحوثي بالاستيلاء على العاصمة اليمنية صنعاء في 2014/9/21 بعد أن سقطت بأيديهم كل من مدينة دماج وعمران في مطلع ذات الشهر، وكان لتلك الموجات الحوثية أهداف تدل على انقسام اليمن، والجدير بالذكر أن التوجه الحوثي لاقى العديد من أنواع الدعم سواءً العسكري أو الجماهيري كأنصار الرئيس السابق صالح وبعض العشائر اليمنية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالإضافة إلى الدعم الإيراني لهم الذي سعى لتكرار تجربته الناجحة في لبنان بتكوين حزب الله جديد في اليمن، كما لاقت الشرعية اليمنية دعماً واضحاً من دول الخليج وبشكل خاص من المملكة العربية السعودية لضمان سير مجريات العملية الديمقراطية والحفاظ على ثبات الشرعية كما تكفلت بذلك سابقاً، وما لبث الأمر إلى أن دارت اشتباكات مسلحة بين مؤيدو الشرعية وأنصار الحوثي والتي أدت باليمن إلى حافة الهاوية بين الاشتباكات التي أخذت طابع الكر والفر بين الطرفين وتوتر العلاقات الداخلية (جميح، 2014).

جميع الثورات العربية وإن كانت داخل حدود دلوها، لا شك أن لها آثار في نفوس العديد من الدول العربية المجاورة، والتي بلا شك ستؤثر سلباً على أمنها الوطني، وخير دليل على ذلك تأثر الدول العربية بالثورة التونسية وأصبحت تلك الثورات تنتقل من دولة إلى أخرى، وإنهيار أمنها الوطني بشكل ملحوظ.

المطلب الثاني: أزمة العلاقات الدبلوماسية الخليجية "قطع العلاقات مع قطر 2017":

اتهجت دولة قطر إلى الساحة الأوروبية في محاولة إجراء حراكاً دبلوماسياً واسع النطاق حيث استثماراتها بعدد من الدول الأوروبية، جاء ذلك الحراك أثر الخطابات والتداعيات التي قادها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية دونالد ترامب ضد قطر بوصفه إياها دولة داعمة للإرهاب، كما أكد خلال زيارته للمملكة العربية السعودية ضرورة التصدي لمصادر تمويل الحركات الجهادية بالإشارة إلى دولة قطر في مطلع عام 2017، كما أكد أيضاً خلال خطابه في البيت الأبيض أن بلاده نجحت في وقف تمويل الإرهاب من الجانب القطري وأنهم عازمون على مواصلة عملهم ضد الإرهاب (عربيات، 2017).

وما لبث الأمر إلى أن تفاجئ المجتمع العربي في 2017/5/24 بحملة إعلامية واسعة النطاق مست بالسيادة القطرية قادتها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة تدعو بقطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر، حيث جاء هذا القرار على أثر اختراق وكالة الأنباء القطرية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونشر تصريحات لأمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني لا يُعرف مدى صحتها، وفي 2017/6/5 أعلنت كل من السعودية والإمارات والبحرين ومصر بقطع العلاقات الدبلوماسية بشكل فعلي مع قطر وفرض حصار بري وبحري وجوي عليها، ومنع مواطني هذه الدول من السفر إلى قطر والعبور بها، بالإضافة إلى إعطاء مهلة زمنية بسيطة للمقيمين في دولة القطر من مغادرتها بالإضافة إلى فرض قيود من شأنها منع القطريين من التواجد داخل أراضيها (المركز العربي، 2017).

إلّا أن العديد من الآراء وأصحاب الشأن في رصد الأوضاع الخليجية العربية أدت أن الدول العربية المقاطعة لدولة قطر أصبحت أكثر توتراً نظراً لعدم إنصياع الدولة القطرية للشروط التي أملتها عليها تلك الدول، أضف غلى ذلك ظهور قطر بالعمل ضمن حراك سياسي عالمي وذلك من خلال إبرام إتفاقيات عسكرية بينها وبين عدد من الدول ذات النفوذ العالمي مثل فرنسا وإشراكها في الوساطات، بالإضافة إلى ظهور الجانب التركي كدولة حليفة وداعمة للدولة القطرية على الصعيد الاقتصادي والعسكري. كما أن الحملة الإعلامية التي تقودها دولة الإمارات والسعودية قد طال أمدها دون أي تحقيق لأهدافهم كما أن الحملات الإعلامية لا يمكن أن تستمر لأجل غير مسمى وتبني التكاليف الباهضة جرّاء ذلك، كما لا يمكن أن تعود المياه الخليجية إلى مجاريها في حال رجوع دولة قطر إلى الساحة الخليجية والتضامن وطرح الثقة بشقيقاتها دول الخليج مرة أخرى، ولا زالت التداعيات والتوترات تسود المنطقة حتى هذه الأيام (اللباد، 2017).

المطلب الثالث: التدخلات الإقليمية والدولية في المنطقة العربية

تتمثل التدخلات الإقليمية والدولية في المنطقة العربية، بجميع المؤشرات التي إظهرتها دول العالم سواءً القريبة من الدول العربية جغرافياً أو تلك الدول العظمى كالولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وتدخلاتهم في الشأن العربي باستمرار، وفي هذا المطلب سأعرض جميع التدخلات الإقليمية والدولية في الشأن العربي خلال الأقسام الرئيسية التالية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: حركات التطرف والإرهاب (تنظيم الدولة):

ظهرت بوادر حراك التطرف المتشدد في أعقاب الغزو الأمريكي للعراق الذي كان امتداداً لتنظيم القاعدة، حتى أصبح هذا التنظيم قوة طائفية مسلحة في العراق له صولات وجولات في ساحة المعارك العراقية ضد الجيش الأمريكي وكذلك السياسات الطائفية الشيعية، وفي عام 2011 وأثناء الثورة السورية قام التنظيم بالانضمام إلى المعارضة السورية وتوسعة الأراضي التي يسيطر عليها في العراق وسوريا في عام 2013، حيث قام هذا التنظيم بفرض سطوته وسيطرته على مناطق واسعة في سوريا والعراق والمناطق الكردية وقاموا بأسر وقتل الآلاف من الطوائف المختلفة، وكان الرد من القوات الأمريكية وقوات التحالف بضرب التنظيم في الصميم بشن هجمات صاروخية للمواقع التابعة للتنظيم في العراق في عام 2014 (موير، 2016)، كما قامت روسيا كذلك بضرب مقرات التنظيم في سوريا في أواخر عام 2015، وفي حلول عام 2016 أكدت الحكومة السورية ومنظمات حقوقية مقتل حوالي 300 ألف شخص جراء الحروب التي شنها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا.

والجدير بالذكر أن تنظيم الدولة الإسلامية أعلن بصراحة سعيه للإنتشار والتوسع خارج بلاد الرافدين والشام في عام 2014 الأمر الذي لاقى ترحيباً من العديد من الشعوب العربية وغير العربية يعتنقون الإسلام كان أولهم المسلحين المتشددين دينياً في ليبيا، وفي عام 2015 أعلنت وسائل الإعلام العالمية سيطرت التنظيم على مساحات شاسعة وفرض سيطرتها عليها في 5 دول عربية، وفي نهاية عام 2015 وبداية عام 2016 كان هناك أدلة بأن التنظيم بنتشر في 18 دولة منهم أفغانستان وباكستان أكدها المركز الوطني الأمريكي لمكافحة الإرهاب.

ونظراً للتوسع الذي نادى به رئيس تنظيم الدولة (أبو بكر البغدادي) فقد أعلن مسؤولية التنظيم عن هجمات متعددة استهدفت تركيا، اندونيسيا، فرنسا، بلجيكا، مصر وأمريكا وبنغلادش في عام 2016. ونظراً لضراوة الحرب بين التنظيم ودول التحالف ودول أخرى خارج حلقة التحالف مثل روسيا، أدى ذلك إلى لجوء ما لا يقل عن 4 مليون و800 نسمة إلى الدول المجاورة ودول أوروبية وكان الإتجاه الأول إلى الأردن من القرى والمدن المجاورة كما أن حصيلة الأردن من اللاجئين كانت تفوق التصور بالنسبة لغيرها من الدول، ولا زال الصراع قائماً بين الأطراف المتنازعة في العراق والشام (عربي، 2016).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: عاصفة الحزم (نقطة تحول بين الشرعية بدعم التحالف العربي، والحوثي بدعم إيراني):

أدى استيلاء ميليشيا الحوثي على العاصمة اليمنية صنعاء إلى استياء الشعب اليمني المؤيد للشرعية، وما زاد الأمر سوءً تكاتف جهود جماعة الحوثي مع الرئيس الأسبق للبلاد علي عبد الله صالح الذي كان له تأثيراً كبيراً على عناصر ورموز في الجيش اليمني ضد الشرعية في اليمن، وعجز الحكومة مع التعامل بشكل مناسب ويليق بهيبة الدولة مع مظاهر التمرد والتخريب الذي اجتاح البلاد في أواخر عام 2014، بالإضافة إلى احتجاز أعضاء الحكومة وفرض الإقامة الجبرية عليهم وإجبارهم بالتنحي عن سدة الحكم، بالإضافة إلى الضغط على الرئيس هادي في تنازله عن الحكم في بداية عام 2015، إلا أنه تراجع عن قراره بعد هروبه من قبضة الحوثي إلى المملكة العربية السعودية التي تعتبر من أكثر الدول تضرراً بالتقلبات التي تجري في اليمن والتغلغل الإيراني في دول المنطقة وفي دول الخليج العربي على وجه الخصوص، فلم تكف إيران عن التدخلات وإطلاق الشعارات والتهديدات التي توضح نواياها كقولهم "سنحشر العرب في ربوعهم القديمة في بطحاء مكة" (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015).

وما لبث الأمر إلى أن قامت دول التعاون الخليجي بمد يد العون للشرعية في اليمن ونظمت حملة عسكرية واسعة النطاق بقيادة المملكة العربية السعودية وبدعم من الولايات المتحدة الأمريكية والتي أُطلق عليها (عاصفة الحزم) في آذار 2015 كما تعهدت العديد من الدول الإسلامية بدعم السعودية في حملتها العسكرية ضد جماعة الحوثي والتدخل الإيراني في المنطقة وكذلك إعادة الرئيس هادي إلى سدة الحكم مرة أخرى (مترسكي، 2015)، كما ضم التحالف العربي دول المجلس الخليجي دون إشراك دولة عُمان به بالإضافة إلى الأردن ومصر وباكستان والمغرب. وانتهت المواجهة العسكرية في تحقيق نجاحات عظيمة لقوات التحالف العربي على غريمهم الإيراني متمثلاً بقوات الحوثي وعودة الشرعية وهادي إلى سدة الحكم من جديد وإعادة الأمل للشعب والقيادة اليمنية في أبريل 2015 (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015). لكن الأمر لم ينتهي عند هذا الحد،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اذ قام مسلحو الحوثي بضرب مواقع سعودية مثل مطار الملك عبد العزيز في جدة 2015 وضرب مدينتي أبها وجازان، بالإضافة إلى إطلاق صاروخ بازلتي على مكة المكرمة عام 2016 حيث نجحت القوات السعودية بإسقاطة، حيث قامت المملكة السعودية برفع تقارير حول ما يجري على أراضيها من قبل ميليشيا الحوثي والرئيس السابق صالح، ورغم جميع المحاولات للقضاء على الجماعات الحوثية المدعومة من ايران إلّا أن الأمر بقي معلقاً بين مد وجزر في التحركات العسكرية السعودية واستعدادها لما هو قادم من الجانب الآخر (موقع العربية، 2016).

ثالثاً: التدخلات الإيرانية في المنطقة العربية:

مما لا شك فيه أن إيران تقع ضمن الإقليم العربي كما أن لها تأثير كبير على سياسات الدول العربية وشؤونها الداخلية وعلاقتها الخارجية. وشهد العالم العربي منذ زمن تدخلات مختلفة من الجانب الإيراني على المنطقة العربية وما تحمله هذه التدخلات من بسط السيطرة والنفوذ على دول الوطن العربي ومقدراته. وما كان من جامعة الدول العربية إلّا أن عقدت مؤتمراً إضطرارياً لوقف التدخلات الشيعية في الشأن العربي ككل في عام 2015م.

تعتبر ثورات الربيع العربي التي حلت في كل من (تونس، مصر، ليبيا، سوريا، اليمن) وكذلك ظهور تنظيم الدولة الإسلامية، كانت جميعها بمثابة غطاء للتدخل الإيراني في المنطقة العربية، منذ مطلع عام 2011 حيث أيد القائد الأعلى للثورة الإسلامية الايرانية علي خامنئي أن الثورات العربية هي ضرورة حتمية ليقضة الأمة الإسلامية (هلال، 2011)

حيث فرضت إيران نفسها بقوة في الأحداث العراقية حتى أصبحت مراكز القوة العراقية بقبضة إيران، كما كان لإيران دور فاعل في تنشيط الميليشيات الشيعية ودعمها لخوض المعارك تجاه السنة وإثارة النعرات الطائفية بين الطرفين، فقد أكد علي يونسي مستشار الرئيس الإيراني حسن روحاني ضرورة التدخل في الشأن العراقي بالإشارة منه أن إيران عادت إلى تكوين الإمبراطورية الفارسية من جديد في عام 2015 وأن عاصمة الدولة العباسية (بغداد) هي عاصمة تلك الإمبراطورية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولا يخفى الأمر حول تدخل إيران في الشأن اليمني بشكل واضح وصريح ودعم ميليشيات الحوثي الشيعية التابعة لها في البلاد لزعزعة الشرعية وقلب نظام الحكم فيها، وتمثل الدعم الإيراني للجانب الحوثي بإشكال مختلفة كان من أهمها سفينة جيهان الإيرانية المحملة بأنواع مختلفة من الأسلحة التي كان من المقرر تسليمها للحوثيين بغرض دعمهم ضد الشرعية اليمنية في عام 2013، حيث كان طموح إيران في اليمن هو تكوين حزب أشبه بحزب الله اللبناني الخاضع تحت إمرتها وهو ما أكده الشيرازي ممثل المرشد الأعلى الايراني علي خامنئي في عام 2015 (بشير، 2015).

كما ظهر الدعم الإيراني للنظام السوري بشكل صريح لا يحتاج إلى تأويل وذلك من خلال تزويد النظام بالسلاح والميليشيات الشيعية من دول مختلفة بالإضافة إلى إتاحة الفرصة لحزب الله اللبناني لتوجيه ضربات مختلفة وخوض معارك متعددة على الاراضي السورية، كما سعت إيران بكفاة إمكانياتها بفرض سيطرتها على سوريا بتأكيد منها أنها أن بسطت سيطرتها على سوريا فسوف تتمكن من الحفاظ على طهران بحسب تعبيرها (فارسي، 2016)

ولا يخف الأمر عن تدخلات إيران في الدولة اللبنانية من خلال حركة أمل وحزب الله الذي أصبح هذا الأخير قوة لا يستهان بها في لبنان جراء الدعم المالي والعسكري الايراني له والذي كان له دوراً هاماً في تشكيل الحكومات اللبنانية أو تعطيلها، بالإضافة إلى خلق التوترات الطائفية والسياسية بين حزب الله وأتباعه في لبنان وبين السنة وطوائف أخرى الأمر الذي أدى إلى إحداث فراغ سياسي في الدولة وزعزعة أمنها الوطني بإستمرار.

كما أن الدور الإيراني والتدخلات في البحرين أيضاً كانت منذ أمد بعيد حيث كانت تعتقد إيران أن مملكة البحرين هي جزء من إمبراطوريتها المنشودة، إلّا أن الشعب البحريني قام بالتصويت على إستقلاله تحت رعاية أممية وإعلان البلاد مملكة مستقلة بعد أن كانت مستعمرة من الجانب البريطاني، وبقيت الأبصار الإيرانية تراقب الوضع البحريني عن كثب وتنتظر الساعة لضم البحرين لها، وتمثلت التدخلات بإطلاق الشعارات المختلفة حول مطامعها في البحرين بالاضافة إلى الهجمات التخريبية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقد أكدت وزارة الداخلية البحرينية إحباط محاولة تفجيرية في مواقع حساسة داخل البلاد، وتم الكشف عن ذلك المخطط الذي ترعاه إيران وتم تنفيذه على يد أعضاء من سرايا الأشتر الإيرانية عام 2015 (بشير، 2015).

ونظراً لرفض بعض دول الخليج للتدخلات الإيرانية في الدول العربية وخصوصاً خلال الربيع العربي، منذ عام 2011 إلى 2015 فقد حاولت إيران من خلال خلاياها النائمة في السعودية والبحرين بتفجير مواقع استراتيجية هامة في كلتا الدولتين، إلا أنها بائت بالفشل (يوسف وآخرون، 2015).

ونظراً للتدخلات الإيرانية الطائفية في المنطقة العربية، فقد حذر الملك عبد الله بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية من خطر تكوين الهلال الشيعي وبسط نفوذها في المنطقة العربية منذ السنوات الأولى من توليه الحكم، ونظراً لرفض هذه التداعيات الإيرانية من الجانب الأردني فقد حاولت إيران بإفتعال حركات تخريبية في الأردن والمساس بأمنها الوطني بشكل مباشر، حيث كشفت السلطات الأردنية عن محاولات إيرانية تخريبية في الأردن كالمخطط التفجيري الذي كان من المحتمل أن يؤدي بأرواح الكثير من الأردنيين على يد "خالد كاظم الربيعي" عراقي الجنسية تابعاً إلى فيلق القدس الإيراني. وكما تجدر الإشارة أن الوعي السياسي الأردني ذي مستويات مرتفعة تجاه ما يُراد بالمنطقة العربية من تقسيم وبسط نفوذ وخصوصاً في العراق وسوريا ولبنان، بالإضافة إلى التهديدات التي تعصف بالأمن الوطن العربي ككل والأمن الوطني الأردني على وجه الخصوص الذي يتمحور حول تحويل مخطط الهلال الشيعي إلى الدائرة الشيعية.

كشفت الأردن العديد من المخططات الشيعية في المنطقة العربية عموماً وتجاه الأردن على وجه الخصوص، ذلك لمعرفة الأردن الصريحة بأنها مطمع للدولة الإيرانية ومستهدفه بأي حال من الأحوال للهجمات التخريبية الإيرانية، بالإضافة إلى أن الأصرار على إحداث توتر أمني وسياسي في الأردن من الجانب الإيراني ليس هو إلا رد على الدعم الذي قدمه الملك حسين للعراق خلال حربها مع إيران في ثمانينيات القرن الماضي، ومنذ تولي الملك عبد الله الثاني بن الحسين تقاليد الحكم، لم تكف إيران عن مطامعها في ضرب الأمن الوطني الأردني، حيث صرحت إيران العديد من التصريحات كان من أبرزها بأن ملك الأردن لا يمتلك القوة وأنه من السهل بسط النفوذ الإيراني في الأردن، إلا أن محاولاتهم بائت بالفشل وتأكد أن ملك الأردن ذو قوة ونفوذ في الحفاظ على الدولة الأردنية وأمنها الوطني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً: أزمة العلاقات الدبلوماسية الخليجية "قطع العلاقات مع قطر 2017":

اتهجت دولة قطر إلى الساحة الأوروبية في محاولة إجراء حراكاً دبلوماسياً واسع النطاق حيث استثماراتها بعدد من الدول الأوروبية، جاء ذلك الحراك أثر الخطابات والتداعيات التي قادها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية دونالد ترامب ضد قطر بوصفه إياها دولة داعمة للإرهاب، كما أكد خلال زيارته للمملكة العربية السعودية ضرورة التصدي لمصادر تمويل الحركات الجهادية بالإشارة إلى دولة قطر في مطلع عام 2017، كما أكد أيضاً خلال خطابه في البيت الأبيض أن بلاده نجحت في وقف تمويل الإرهاب من الجانب القطري وأنهم عازمون على مواصلة عملهم ضد الإرهاب (عربيات، 2017).

وما لبث الأمر إلى أن تفاجئ المجتمع العربي في 2017/5/24 بحملة إعلامية واسعة النطاق مست بالسيادة القطرية قادتها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة تدعو بقطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر، حيث جاء هذا القرار على أثر اختراق وكالة الأنباء القطرية ونشر تصريحات لأمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني لا يُعرف مدى صحتها، وفي 2017/6/5 أعلنت كل من السعودية والإمارات والبحرين ومصر بقطع العلاقات الدبلوماسية بشكل فعلي مع قطر وفرض حصار بري وبحري وجوي عليها، ومنع مواطني هذه الدول من السفر إلى قطر والعبور بها، بالإضافة إلى إعطاء مهلة زمنية بسيطة للمقيمين في دولة القطر من مغادرتها بالإضافة إلى فرض قيود من شأنها منع القطريين من التواجد داخل أراضيها (المركز العربي، 2017).

إلّا أن العديد من الآراء وأصحاب الشأن في رصد الأوضاع الخليجية العربية أدت أن الدول العربية المقاطعة لدولة قطر أصبحت أكثر توتراً نظراً لعدم إنصياع الدولة القطرية للشروط التي أملتها عليها تلك الدول، أضف غلى ذلك ظهور قطر بالعمل ضمن حراك سياسي عالمي وذلك من خلال إبرام إتفاقيات عسكرية بينها وبين عدد من الدول ذات النفوذ العالمي مثل فرنسا وإشراكها في الوساطات، بالإضافة إلى ظهور الجانب التركي كدولة حليفة وداعمة للدولة القطرية على الصعيد الاقتصادي والعسكري. كما أن الحملة الإعلامية التي تقودها دولة الإمارات والسعودية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قد طال أمدها دون أي تحقيق لأهدافهم كما أن الحملات الإعلامية لا يمكن أن تستمر أجل غير مسمى وتبني التكاليف الباهضة جرّاء ذلك، كما لا يمكن أن تعود المياه الخليجية إلى مجاريها في حال رجوع دولة قطر إلى الساحة الخليجية والتضامن وطرح الثقة بشقيقاتها دول الخليج مرة أخرى، ولا زالت التداعيات والتوترات تسود المنطقة حتى هذه الأيام (اللباد، 2017).

خامساً: التدخل الأمريكي في الشأن العربي:

في البداية لم تبد الدول الأوروبية أهمية ملحوظة تجاه ثورات الربيع العربي، الأمر الذي دعا الولايات المتحدة للالتفات والاهتمام بتلك الثورات، إذ صرح رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما أنه لا يمكن إلتزام الصمت إزاء التغيرات التي تعصف في المجتمع العربي وأن في ذلك مساس في سيادتها وسياستها في المنطقة، وصرح الجانب الأمريكي سريعاً بعدم المساس بالسيادة والقيادة السورية والمصرية مع اللامبالاة تجاه الأوضاع اليمنية والبحرينية، وما لبث الأمر إلى أن صرح البيت الابيض بضرورة احترام موقف الحركات الديمقراطية الشعبية، كما أكد أوباما دعمه للقادة العرب المنتخبين شرعياً في اليمن ومصر، ودعا أن الأخوان المسلمين هم حلفاء له إلى حين أن يبينوا موقفهم السياسي في المنطقة وكانت فرصة الرئيس المصري المنتخب محمد مرسي على المحك أبان العدوان الاسرائيلي على غزة، والذي كان له بصمات واضحة في وقف إطلاق النار بين الطرفين في نوفمبر 2012 تحت رعاية وإشراف أمريكي.

كما دعمت الولايات المتحدة القيادة الليبية بعد الثورة وإنهيار حكم القذافي في أواخر عام 2011، ولا يخف الأمر الدعم المقدم إلى الأردن في في مواجهة الانتفاضات والمسيرات المنددة بالحكومة الأردنية (بشايرة، 2013).

أما على مستوى الملف السوري بشكل خاص، فلم تبد الإدارة الأمريكية أي تحرك من شأنه التدخل في الشأن السوري ووقف العدوان الحكومي على الشعب، إلا أن الإدارة الأمريكية تداركت الموقف سريعاً حيث صرح أوباما بضرورة وقف تبادل إطلاق النار ووصف سوريا بأنها دولة داعمة للإرهاب وأن سياستها تؤثر سلباً على الأمن القومي الإسرائيلي، ولكن سرعان ما إزداد تخبط الإدارة الأمريكية على مستوى الحراك السوري نتيجة إظهار القوة المفرطة من جانب الحكومة تجاه الشعب واستخدام السلاح الكيماوي وغيره من الأسلحة المدمرة،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وخوفاً من تكرار الفشل الأمريكي في العراق وأفغانستان فقد قررت الإدارة الأمريكية عدم التورط في الشأن السوري مع ترقب الوضع الأمني في إسرائيل والتدخل لحمايته في أي لحظة، بالإضافة إلى تهديد الجانب السوري في حال تم إستخدام السلاح الكيماوي مجدداً سيعرضهم ذلك إلى ضربة عسكرية أمريكية، إلَا أن الحكومة السورية لم تلتفت لهذا القرار وقامت باستخدام السلاح الكيماوي في عام 2013 ليقضي ما يقارب 1400 مدني حتفهم، ذلك ما أربك السياسة الأمريكية وزعزع ثقة المجتمع العربي بها، ولكن عند تدخل دول عظمى أخرى كروسيا والصين في الشأن السوري تراجعت الولايات المتحدة عن موقفها وقررت التدخل في الشأن السوري والعمل على قطع أوصال الإمتداد الإيراني المدعوم من روسيا وكف يده عن العراق وسوريا وأيضاً حزب الله اللبناني، فأصبحت الساحة السورية منطقة صراع للدول العظمي، أمريكا من جهة وروسيا وحلفائها من جهة أخرى، مما أدى ذلك إلى كوارث إنسانية كبرى (عبدالله، 2014)

أما على مستوى الملف العراقي، فبعد أن أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية انسحابها عسكرياً من العراق في عام 2011 مع بقاء عدد قليل من الخبراء العسكريين، وظهور النجاحات التي حققها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق في مطلع عام 2014 التي احتلت ما يقارب نصف الأراضي العراقية، ولكن لم تبد الإدارة الأمريكية أي تحرك يذكر في ضرب تنظيم الدولة في بداية الأمر وذلك لرد اعتبارها في رفض حكومة العبادي في إنشاء قاعدة عسكرية أمريكية على الأراضي العراقية، بالإضافة إلى إظهار ضعف الجانب الإيراني في رد الهجمات العسكرية التابعة لتنظيم الدولة وبهدف وضع الإدارة العراقية تحت السيطرة، عندها قامت الولايات المتحدة بالتدخل وفرض نفوذها بالمنطقة من جديد والتدخل العسكري الملحوظ منذ النصف الأخير من عام 2014 إلى نهاية عام 2016 وتمثل هذا التدخل بإرسال قوات أمريكية لتدريب وتطوير الجيش العراقي في مواجهة الإرهاب ومساعدتها في القضاء على مظاهره المختلفة وشن هجمات مختلفة على الأراضي العراقية ودعوت الدول الحلفاء للمشاركة في ضرب الإرهاب تحت قيادة وزعامة أمريكية، حيث تم إنشاء ثلاثة قواعد عسكرية أمريكية في مواقع مختلفة من العراق لتبقى العراق تحت النفوذ الأمريكي في جميع مصالحه حتى هذا العام (انكاسام، 2017)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي عام 2017 شهد العالم بأسره حراكاً سياسياً على مستوى الخليج العربي، تبلور في تداعيات وتصريحات مختلفة في مقاطعة دولة قطر، وكان للولايات المتحدة الأمريكية دوراً ملحوظاً في تلك التداعيات والتقلبات المختلفة في الشأن الخليجي. وظهر ذلك الصراع عقب تصريحات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في ضرورة التصدي للإرهاب والدول الراعية والداعمه له بالإشارة الصريحة لدولة قطر (عربيات، 2017).

وعلى الرغم من وجود ذات الأزمة بين ذات الدول في عام 2014 أبان حكم الرئيس الأمريكي باراك أوباما إلّا أن الأمر لم يأخذ بالتصعيد بالشكل الذي يشهده العالم في هذه الأيام ولم يُفرض حصار صارم كما هو الحال في عام 2017، ذلك أن الرئيس ترامب اخذ صفة الربان في تحريك دفة القيادة في تلك الأزمة من خلال إلقاء تصريحات ضد دولة قطر تارة وتأييد السلم الخليجي وحل الأزمة والحصار ضد قطر تارة أخرى، ورغم جميع الإشارات التي أكدتها الولايات المتحدة بالتأثير السلبي على دولة قطر، وما سيلحق بها من خسائر مالية ضخمة جرّاء الحصار الخليجي بالإشارة إلى أن الإنصياع وقبول الشروط في عدم إحتضانها للجماعات الجهادية سيوفر عليها الكثير من النفقات والخسارات المالية. إلا أن قطر تعتبر من الدول ذات النفوذ السياسي والقدرات المالية الهائلة في المنطقة مما أحبط ذلك مخططات الرئيس الأمريكي ترامب، ولا زالت الأجواء الخليجية يسودها التوتر حتى الآن (اللباد، 2017).

سادساً: التدخل الروسي في الشأن السوري:

نظراً للتقلبات السياسية في الدولة السورية بين مد وجز، فقد ظهرت الدولة الروسية كدولة داعمة للنظام السوري ضد الجماعات الثورية في المنطقة من جهة وضد تمدد تنظيم الدولة داخل الأراضي السورية، وقد تمثلت الأهداف الروسية في التدخل بالنزاعات السورية والتي تمحورت حول سعيها في حماية حدودها الجنوبية من إمتداد الصراعات إلى أراضيها، بالإضافة إلى القضاء على الحركات الإسلامية الإنفصالية والجهادية التي فشلت قديماً في مواجهتها، بالإضافة إلى سعيها إلى إنشاء قوة عالمية متعددة الأقطاب بدلاً من القوة أحادية القطبية التي تقودها أمريكا في العالم (محمد، 2017).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولإثبات مدى القوة التي تملكها روسيا في غياب الجانب الأمريكي عن المنطقة وعدم دعمها للنسبة الأكبر من الشعب السوري المتمثلة بالسنة الذي يصارع الجماعات الشيعية الإيرانية والسورية وعناصر حزب الله اللبناني. فقد قام الجانب الروسي بالدعم العسكري واللوجستي لقوات النظام السوري والإيراني في المنطقة، وظهر التدخل الروسي بشكل كبير في عام 2015 والذي تمثل بشن غارات جوية وإطلاق صواريخ لعدد من المناطق السورية مما أدى ذلك إلى استنزاف القوى الثورية في المنطقة وإلحاق الدمار الشامل بالعديد من المدن والمحافظات السورية التي خلفت دمار البنية التحتية وقتل الآلاف من المدنيين، كما أكد رئيس الاستخبارات الروسية الأسبق (عاموس يدلين) أن التدخل العسكري الروسي أنقذ النظام السوري من الإطاحة به، كما أدى هذا التدخل إلى حصر المواقع الجغرافية التي تمثل ساحات للحرب بين العديد من الجهات الثورية وغير الثورية ضد النظام السوري كما أدى حصر تلك المناطق إلى تقليص مساحات المناورات الإسرائيلية ومعرفتها بالمواقع التي ينبغي أن تُغير عليها (مصطفى، 2017).

سابعاً: السياسة التركية حيال الأزمة السورية

على الرغم من التقارب الملحوظ بين الإدارة السورية والتركية في مطلع الألفية الثالثة بعد إنقطاع علاقات طويل الأمد، إلّا أن تركيا لعبت دوراً هاماً في الساحة السورية في بداية الثورة السورية، فقد قدم الجانب التركي دعماً ملحوظاً للثوار السوريين سواءً على المستوى السياسي أو العسكري مع إمكانية احتضان اللاجئين داخل أراضيها، وكان الهدف من ذلك هو أخذ مكانة بين الدول العظمى والسعي للريادة من بين دول العالم، وظهر ذلك بشكل جلي من خلال تدخلها في الشأن السوري إثر التمادي الذي ظهر من جانب القيادة السورية تجاه المسيرات والمظاهرات السورية في بادئ الأمر، وبقيت السياسة التركية متمسكة بموقفها ضد سياسة النظام السوري ودعمها المفتوح للثوار السوريين حتى عام 2015 الذي شهد تحولاً ملموساً على السياسة التركية وتراجعها من الدعم المفتوح للثورة السورية إلى الدعم المحدود،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإمكانية عرض نفسها (الإدارة التركية) كطرف إصلاحي بين طرفي التنازع في سوريا، وفي عام 2016 دعا الجانب التركي بضرورة التدخل السلمي في الظروف السورية وذلك حفاظاً على الأمن الوطني التركي والإقليمي على حد سواء، كما شهد مطلع عام 2017 ظروف مشابهة من الجانب التركي والدعوة المستمرة للتدخل الدولي وإجراء إصلاحات بين جميع الأطراف المتنازعة في سوريا (سلمي، 2017).

المبحث الرابع: الأمن الوطني الأردني

يعتبر الأمن الوطني المحرك الأساس لمجريات العملية السياسية لأي دولة، ويقع على عاتق الحكومات إعادة النظر بإستمرار بالعلاقات الدولية المختلفة والإطلاع على التغيرات الإقليمية والدولية على حد سواء والتماشي مع متطلبات العصر وبالتالي تسيير الشؤون الداخلية بكفاءة بما يضمن جميع الحقوق للدولة والشعب والوطن ككل. كما أن الأمن الوطني يُعد أحد أهم ركائز سياسة الدولة داخلياً وخارجياً، ووحدة صفوفها ونشأتها في ظل ظروف تتصف بالتقلبات والتوترات المستمرة سواءً على الساحة الإقليمية أو الدولية، فلا بد على أي دولة التركيز على أمنها الوطني لئلا يؤول بها الحال إلى ما آلت إليه أحوال الدول المتنازعة وويلات الحروب والإنقسامات (محمد، 2013).

إن للقومية العربية المشتركة في الدين والتاريخ والعادات والتقاليد والموقع الجغرافي وما لحق بها من صراعات غربية ذات مطامع عديدة أدت بالنهاية إلى ضرورة توحيد الأمن الوطني العربي ككل لمواجهته نفس الصراعات والمطامع وردها عن الأمن الوطني للدول العربية، فلا يمكن لأي دولة عربية تحقيق أمنها القومي بمنأى عن شقيقاتها (جرار، 2009)

وعلى المستوى الأردني نجد أن التقهقر السياسي والأمني الإقليمي والعالمي الذي عصف بالأجواء العربية قد ألقى بأحماله على كاهل الأردن نتيجةً لموقعها الجغرافي الواقع بين العراق وفلسطين وما بها من نزاعات، أضف إلى ذلك ما تلقيه الدولة الإسرائيلية من خطابات وتداعيات مجحفة بحق الأردن كوصفها وطن بديل للشعب الفلسطيني وكذلك الصراعات الإسرائيلية الفلسطينية (محمد، 2013)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وما حل من ويلات على الدولة السورية وكذلك الأوضاع العربية الخليجية وغيرها أثرت بشكل عام على الأردن (مصطفى، 2015) مما أدى بالأردن إلى الإجتهاد في التركيز على أمنها الوطني ووضع الاستراتيجيات الملائمة للتصدي لكل التحديات التي تعصف بدول المنطقة إقليمياً وعالمياً.

بالإضافة إلى ما تضطر إليه الأردن من حمل مسؤوليات للحفاظ على أمنها الداخلي تجبرها من الدخول والتأثر بالمتغيرات الإقليمية والدولية بشكل واضح مثل ثورات الربيع العربي 2011-2012 (محمد، 2013).

المطلب الأول: أبعاد الأمن الوطني ومقوماته

أولاً: أبعاد الأمن الوطني

لضمان إستقرار الأمن الوطني لأي دولة ينبغي أن تسير في طريق يتسم بالوضوح والإستقامة يضمن حسن سير الحياة الآمنة لكل من الدولة والشعب ككل، والذي سينعكس بالنهاية على إستقرار الأمن الإقليمي ككل، لذا كان من الواجب أن تتبع الدول عدد من الأبعاد التي ستضمن الحفاظ على الأمن الوطني الداخلي للبلاد، وتتمثل هذه الأبعاد فيما يلي:

الأمن العسكري: العديد من الدول والأردن على وجه الخصوص تحيط بها العديد من المخاطر والتهديدات الخارجية التي من الممكن أن تمتد إلى داخل الوطن، لذا كان لا بد من ضمان قوة الأمن العسكري ذلك أنه يجعل الدولة منيعة وقوة ضاربة ومضادة لأي عدوان بأشكاله المختلفة، كما أن ضعف الأمن العسكري للدولة سيجعلها عرضةً للانهيار وفريسة سهلة للاحتلال (ملحم، د.ت).

الأمن السياسي: يُعنى الأمن السياسي بضمان سير الاستقرار التنظيمي لمؤسسات الدولة الحكومية بالإضافة إلى السعي لتنمية وتطوير النظم الفكرية والحكومية التي تعمل على بناء شرعية الأمن السياسي للدولة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمن الاقتصادي: يتمثل الأمن الاقتصادي بضرورة بناء الاقتصاد الداخلي والخارجي للدولة من خلال توفير الإمكانيات التي من شأنها الحصول على الموارد المالية وكذلك المواد الخام والصناعية وتنشيط حركة الأسواق، والتي جميعها تعكس نفوذ الدولة اقتصادياً.

الأمن الإجتماعي: وهي قدرة الدولة على بناء مجتمعات فكرية قائمة على المعرفة والثقافة والحفاظ على الهوية الوطنية والدينية مع ضمان الحفاظ على العادات والتقاليد للمجتمع المحلي (مهيوب، 2014).

البعد الجيوسياسي: يختص هذا البعد بالجغرافيا السياسية للدولة، حيث يعمل على ضبط التوازنات الإقليمية في المعاملات والتعاملات بين الدولة والدول المجاورة لها، أو مع دول العالم بشكل عام، ويشمل هذا البعد كل من حجم الدولة ومحيطها والعلاقات المختلفة مع دول الجوار الاقتصادية والسياسية والعسكرية وغيرها، والتي بدورها تعمل على الحفاظ على هيبة الدولة وضمان استمرارية دورة حياتها (ملحم، د.ت).

لا شك أن الأبعاد سالفة الذكر ستعمل على الحفاظ على الأمن الوطني بما يتناسب مع جميع الظروف الخارجية سواءً على المستوى الإقليمي أو الدولي.

ثانياً: مقومات الأمن الوطني

لتتحقق معاني الأمن الوطني بالشكل الذي يتناسب مع متطلبات الدول والتماشي في ظل الأمن والأمان الكلي لذا ينبغي وجود مقومات من شأنها تحقيق سيادة الدولة وعدم المساس في أمنها الوطني، حيث أن تلك المقومات تتماشى مع ظروف البيئة الداخلية والخارجية للدولة والتي تتمثل فيما يلي:

الإيمان: للإيمان أهمية عظمى في تكوين الأمن الوطني على أسس سليمة، إذ أن تحلي الشخص بالإيمان بدينه وعقيدته بغض النظر عن طبيعة الديانة، بشرط أن تكون دين الدولة، وكذلك الإيمان بالقيم والمعتقدات الوطنية، جميعها تجعل من المواطن عنصراً حيوياً في الدولة تهمه مصلحة الدولة وأمنها الوطني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإقتصاد: يتمثل الاقتصاد في مدى إمكانية الدولة في توفير متطلبات المجتمع المحلي وكذلك المجتمع الخارجي من السلع والخدمات الصادرة والواردة، بالإضافة إلى مرونة الدولة في مواكبة جميع التغيرات الاقتصادية والتصدي للتحديات التي تعصف في اقتصادها الوطني، كما أن القوة الاقتصادية تمثل أحد أهم ركائز القوة للدولة من خلال دعم الدولة ماديا لغرض تسيير شؤونها المختلفة على المستوى العسكري والسياسي وغيرها (شهراني، 2006).

المجتمع: يعتبر المحرك لتوجهات الشعب في المجتمع الوطني مؤثراً إما سلباً أو إيجاباً على مقتضيات حسن سير عملية الأمن الوطني، كما أن العدالة الإجتماعية وتحقيق سبل الديمقراطية داخل الدولة يعمل على إنتاج مجتمع متماسك همه الرئيس المشاركة في تحقيق الأمن الوطني للدولة ككل.

السياسية: إن اشتراك أطياف المجتمع في العملية السياسية ضمن إطار ديمقراطي متماسك يؤدي بالنهاية إلى نتاج عملية سياسية مترابطة شأنها تحقيق غاية الأمن الوطني، وفي حال دخلت المصالح الشخصية لبعض الأطراف سواءً الداخلية أو الخارجية والتي ستؤدي إلى مضاربات سياسية داخل الدولة وزعزعت أمنها الوطني بشكل واضح.

القوة العسكرية: تعتبر القوة العسكرية أحد أهم مقومات الأمن الوطني لأي دولة، حيث تعمل القوة العسكرية على ضبط الأمن الداخلي والخارجي وحماية حدود الدولة ومنع أي تهديد من المساس بسيادتها، وضمان ضبط الاستقرار النسبي للدولة ومواطنيها وفي ذلك دعم عظيم لبروز أمن وطني ذو أسس منيعة ضد الأخطار المحتملة على اختلافها (عبد الصمد، 2015).

إن الدول التي لديها مقومات الأمن الوطني، تعتبر دولاً ذات نفوذ سياسي واضح كما تعتبر من الدول التي تمتلك بعد نظر في التعامل مع جميع المتغيرات على إختلافها، ولا تأتي هذه المقومات إلا بوجود قيادة وحكومة قوية تستند إلى قاعدة شعبية وعسكرية مناصرة لها وتدعمها لتحقيق أمنها الوطني والقومي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: مظاهر الأمن الوطني وخصائصه

أولاً: خصائص الأمن الوطني

لأي دولة أمنها الوطني الذي يتمتع بالمظاهر التي ستوضح للمجتمع العالمي مد قدرة هذه الدولة على الحفاظ على أمنها الوطني، حيث تتمحور هذه المظاهر وتتلخص بمظهرين، ألا وهما المظهر الحسي، والمعنوي:

المظهر الحسي: يمثل المظهر الحسي كل ما يلبي حاجات المواطنين من خدمات ملموسة كحسن المعيشة والاستقرار والسكن الملائم، وتحقيق الأمن والأمان سواء في مكان المعيشة أو بيئة آمنة في العمل وغيرها من مظاهر الأمن، بالإضافة إلى تأمين حياة الشعب ضد الأخطار البيئية كالعواصف والانهيارات الجبلية والفيضانات وغيرها.

المظهر المعنوي: وهو عبارة عن تحقيق الاعتراف بالمواطن والدولة وأخذهم على محمل الاهتمام نظراً لتأثير دولتهم على الساحة السياسية والاقتصادية محلياً وإقليمياً ودولياً، ذلك أن نظرة الإحترام للدولة ومواطنيها تؤكد على أن تلك الدولة تمتلك أمن وطني ولها تأثيرها على الأمن الوطني للعديد من الدول (شهراني، 2006).

بمجود إتسام الأمن الوطني بهذه المظاهر، سيؤكد ذلك مدى قدرة الدولة من الحفاظ على أمنها الوطني بإمتياز، الأمر الذي سيشكل نفوذاً لتلك الدولة من بين دول الإقليم والعالم أجمع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: خصائص الأمن الوطني الأردني

يتسم الأمن الوطني الأردني بعدد من الخصائص التي تجعل منه هدفاً للكثير من المتغيرات الإقليمية والدولية بشكل كبير، إذ أن الأردن يقبع وسط العديد من النزاعات سواءً النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، أو الأزمة السورية الدولية أو حتى النزاعات الخليجية ولا ننسى التقلبات السياسية والعسكرية في العراق والتي جميعها تعتبر من أشد المتغيرات التي تعصف في سماء الأمن الوطني الأردني، كما أن الأمن الإقتصادي يعتبر أحد أهم ما يلفت النظر للأردن بكونها حلقة وصل بين عدد من الدول العربية، إلا أن النسيج الإجتماعي الأردني يعتبر من أسس القوى والمناعة لأمن الأردن الوطني، حيث أن خصائص الأمن الوطني الأردني تتلخص فيما يلي:

الخاصية الجغرافية: تعتبر المملكة الأردنية الهاشمية أحد أهم الدول العربية بالنسبة للموقع الجغرافي الذي يقع ضمن الوحدة الجغرافية التي تُعرف ببلاد الشام، كما تعتبر الأردن حلقة وصل ما بين الدول العربية في القارة الإفريقية ومن أهمها مصر وما بين دول الخليج من جهة أخرى، كما تربط بين سوريا ولبنان وبين مصر والدول العربية والإفريقية براً، ويحد الأردن من الشمال سوريا ولبنان، ومن الجنوب السعودية والعراق، ومن الغرب الضفة الغربية (فلسطين)، والجدير بالذكر أن للموقع الجغرافي للأردن أهمية بالغة ظهرت من خلال سيطرة الأردن على الحركات التجارية منذ أقدم العصور، إذ كانت ممراً لرحلة الشتاء والصيف التجارية، وبقيت على هذا الحال إلى زماننا الحاضر، ومثلت حلقة وصل تجارية بين جميع الدول المجاورة لها، كما تعتبر الأردن خط الدفاع الأول لدول الخليج ضد الخطر الإسرائيلي في التوسع.

وما يجعل من الموقع الجغرافي الأردن ذي أهمية بالغة ومحط أنظار العديد من الباحثين والسياسيين الدوليين، هو قربها من دولة فلسطين والأحداث والصراعات الداخلية بين الفلسطينيين والشعب اليهودي منذ عشرات السنين إلى أيامنا هذه. بالإضافة إلى مجاورة الأردن لدول الخليج والتي تعتبر من أهم دول العالم في امتلاكها للثروات النفطية التي بدورها تعتبر محط أنظار الطامعين دولياً ومنطقة نزاعات دولية للسيطرة على مقدرات الدول النفطية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أضف إلى ذلك قرب الأردن من الأحداث التي تطرأ في كل من سوريا ولبنان على حد سواء، كل ذلك يجعل من الأردن منطقة جغرافية مهمة جدا لكل من الطامعين في مقدرات الدول المحيطة، أو الامتداد الإسرائيلي، وغيرهم من أصحاب المصالح الدولية والإقليمية، من هنا كان لا بد على الأردن بذل الجهد الكبير في الحفاظ على حدودها وموقعها الجغرافي ليتحقق أمنها الوطني بكفاءة وفعالية (محمد، 2013).

الخاصية الإقتصادية: يعتبر الأردن من الدول ذات الاقتصاد الصغير وذلك لندرة موارده الطبيعية والصناعية، إلا أنه يعتبر اقتصاداً مفتوحاً على دول العالم. والجدير بالذكر أنه تم ذكر الأردن من الدول النفطية الغير منتجه للنفط، وبهذا تعتبر الأردن من الدول ذات الإنتاج الضعيف للموارد الضرورية لإنعاش اقتصادها، وبالرغم من عجز الموازنة المالية الأردنية إلا أنها تعتبر من الدول المستقطبة للإستثمارات الأجنبية وحلقة وصل بين الدول المجاورة التي تسهل عملية التبادل التجاري ما بينها والاستفادة من هذه التنقلات التجارية. وعلى الرغم من ذلك تبقى الأردن من الدول ذات الاقتصاد الضعيف والمعرض للتهديدات المختلفة وظهر ذلك بشكل ملحوظ جراء احتضان الأردن للاجئين العرب الذين قصدوا الأردن هرباً من الحروب ولا سيما اللاجئين السوريين الذين كان لهم أثراً ملحوظاً في ضعف الاقتصاد الأردني، وعلى الرغم من ضعف اقتصاد الأردن إلا أنها توازن بإستمرار بنيتها الاقتصادية بالعديد من الطرق سواءً من خلال فرض الضرائب أو تلقي المساعدات الخارجية وتسيير التدفقات النقدية العائدة لها في تسيير شؤون الحياة الداخلية وضبط الأمن الوطني مع الحفاظ على التحركات السياسية الخارجية (خصاونة، 2017).

يعتبر المجتمع الأردني مجتمعاً متماسكاً تحكمه عقيدة دينية موحدة، ومصالح سواء تجارية أو وظيفية مشتركة، بالإضافة إلى تشابه العادات والتقاليد في مختلف المستويات الاجتماعية الأردنية، بالإضافة إلى إضفاء الطابع العشائري الأردني بشكل واسع النطاق، كل تلك المقومات تجعل من المجتمع الأردني مجتمعاً متماسكاً تهمه وحدة بلده والسعي بإستمرار لتحقيق الأمن الوطني الأردني (محمد، 2013).

نجد أن الأمن الوطني الأردني يتمتع بثلاثة خصائص تعتبر الأهم في المنطقة العربية والتي تجعل من الأردن عرضةً للمتغيرات الإقليمية والدولية وفي الوقت ذاته تعتبر خاصائص تجعل من الأردن قوة عظمى في الحفاظ على أمنها الوطني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث:
المتغيرات الإقليمية والدولية واثرها على الأمن الوطني الأردني

يتضمن هذا الفصل عرض تفصيلي لتحليل نتائج الدراسة التي هدفت إلى التعرف على المتغيرات الإقليمية والدولية وأثرها على الأمن الوطني الأردني، وسيتم عرض النتائج بالاعتماد على أسئلة الدراسة.

حيث سيتم التعرف على المتغيرات الإقليمية والدولية على الأمن الوطني الأردني، وما لهذه المتغيرات من ملامح عصفت بالكثير من دول الإقليم العربي، وخصوصاً في الأمن الوطني الأردني نظراً لموقعه الجغرافي القابع وسط الزحامات السياسية والعسكرية، لذا كان من الواجب التعرف على ما يمس الأمن الوطني الأردني من متغيرات على المستوى الإقليمي وكذلك الدولي بشكل وضاح وموضوعي من خلال هذا الفصل.

يقوم الباحث بتحليل أسئلة الدراسة المنبثقة عن التساؤل الرئيس في هذه الدراسة والذي يتمثل فيما يلي: ما أثر المتغيرات الإقليمية والدولية على الأمن الوطني الأردني؟ وما انعكاس ذلك على السياسة الداخلية والخارجية الأردنية؟

وينبثق عن هذا السؤال أسئلة فرعية تمثلت بالمباحث التالية:

المبحث الأول: ما أثر المتغيرات الإقليمية والدولية على الأمن الوطني الأردني؟

المبحث الثاني: ما أثر المتغيرات الإقليمية والدولية على السياسة الداخلية والخارجية الأردنية؟

المبحث الأول: ما أثر المتغيرات الإقليمية والدولية على الأمن الوطني الأردني؟

يتضمن هذا المبحث التعرف على تلك المتغيرات التي ظهرت ملامحها منذ عام 2011 على المنطقة العربية وما آلت إليه بعض الدول العربية من تغيرات في أنظمتها العسكرية والسياسية بالإضافة إلى التدخلات الدولية التي كانت ولا زالت قائمة في المنطقة العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بلا شك تتأثر الدولة الأردنية من جميع تلك المتغيرات ويظهر ذلك من خلال عرض المطالب التالية وتحليلها للتعرف على تلك الآثار.

المطلب الأول أثر ثورات الربيع العربي على الأمن الوطني الأردني:

نتيجة لثورات الربيع العربي والتي أطلقت عنانها الثورة التونسية، حيث كانت الثورة التونسية بمثابة الطلقة الأولى لاندلاع العديد من الثورات العربية، فكما لاحظنا أن الثورة التونسية تبعتها على الفور الثورة المصرية والليبية والسورية واليمنية، كما نادت العديد من شعوب الإقليم العربي بالحريات وإصلاح الأنظمة العربية كالأردن والبحرين والجزائر وجيبوتي والسعودية والسودان والعراق وفلسطين والكويت ولبنان والمغرب وموريتانيا.

ما أدى ذلك بالتأثير السلبي على الأمن الوطني للعديد من الدول ومن أهمها المملكة الأردنية الهاشمية، حيث امتدت المطالبات الشعبية بالإصلاحات السياسية والحقوقية إلى الأردن حيث ظهر ما يسمى بالحراك الشعبي الأردني.

فقد بدأت ملامح الحراك الشعبي في الأردن بشكل متواضع بالنسبة لعدد المواطنين كما ظهر التواضع في بداية الأمر أيضاً فيما ما يخص المطالب الشعبية حول القضاء على الفساد وملامحه في بعض المجالات في أعقاب ثورات الربيع العربي متأثرين بها، والجدير بالذكر أنه وعلى الرغم من تزامن الحراك الشعبي في الأردن لثورات الربع العربي، إلّا أن ذلك الحراك لم يكن وليد الثورات العربية بامتياز فقد شهدت الأردن مسيرات ومطالبات إصلاحية عديدة قبل الشعوب العربية الأخرى، إلا أن ملامح التأثر بالثورات العربية ظهرت بشكل أو بآخر في المسيرات السلمية في الأردن. وفي أواخر عام 2012 وبداية عام 2013 شهدت الساحة الأردنية كثافة شعبية وحزبية معارضة ومنددة بمظاهر الفساد الإداري والمطالبة بالإصلاحات السياسية والإدارية لأجهزة الدولة المختلفة (محمد، 2013).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وباعتبار أن الأردن تمثل بيئة آمنة يقصدها الناس من كل حدب وصوب، فهي تعتبر ملاذاً آمن للاجئين العرب، فأن تاريخ الأردن المشرف يرسم لوحة العروبة على أراضيه منذ عشرات السنين فقد احتضنت الأردن اللاجئين الفلسطينيين والعراقيين منذ القدم، وخلال ثورات الربيع العربي فقد لجأ للأردن العديد من الشعوب العربية هرباً من شبح الحرب وويلاته، فقد قصد الأردن الشعب الليبي والمصري واليمني والسوري، حيث كان ذلك الأخير هو العنصر الأكثر تأثيراً في الأراضي الأردنية.

الجدير بالذكر أن اللاجئين العرب على الأراضي الأردنية كان لهم تأثيراً واضحاً على الأمن الوطني الأردني، فقد ادت الى ازدياد الاعباء المالية للدولة الأردنية وقلت إيراداتها، ونظراً لزيادة اعداد الاجئين كان لا بد من وجود الصالحين بينهم وكذلك الطالحين الذين يمسون بالأمن الداخلي للأردن، أضف إلى ذلك ضياع فرص عمل هائلة على الشباب الأردني والتي حظي بها اللاجئين العرب في الأردن نظراً لتدني الأجور التي يقبلون بها، جميع تلك الظروف أدت إلى ظهور عامل نفسي لدى الشباب الأردني الأمر الذي شكل سبباً من أسباب قيام الحراك الشعبي الأردني.

وقد تمثل الحراك الشعبي الأردني بعدد من الدوافع التي حثت حماس الشباب على الخروج للشارع والمطالبة بالإصلاحات التي تلبي طموحاتهم، وكان الحافز وراء إصرار الحراك الشعبي متمثلاً بالدوافع الاقتصادية وهي أهم الدوافع التي يسعى إلى إصلاحها الشارع الأردني، أضف إلى ذلك الدوافع الاجتماعية والسياسية وتلك الدوافع الخاصة بشخص أولئك الأفراد نحو تحقيق اللذات الخاص على تراب وطنهم، بالإضافة إلى التخلص من مظاهر الفساد الإداري في الدوائر والمؤسسات الحكومية ومحاسبة الفاسدين بحزم (النعيمات وخير الله، 2013).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولا شك أن الحراك الشعبي الأردني آنف الذكر كان له أثراً على الأمن الوطني الأردني، فمن وجهة نظر الباحث أن هناك الكثير من العيون التي تتربص بالأمن الوطني الأردني، ولا شك أيضاً من وجود بعض الأيادي التي تدعو للتخريب ومن الممكن أن تطال الأمن والأمان في الأراضي الأردنية، وذلك لما تتمتع به الأردن من روابط قومية ودينية وعشائرية لأطياف الشعب المختلفة، كما يجتمع الشعب الأردني تحت مظلة العادات والتقاليد والقيم والتاريخ، ولا يوجد في الأردن صراعات قومية أو مذهبية أو ما شابه كالعديد من دول العالم العربي، الأمر الذي يدعو العديد من الجهات لإثارة الفوضى واستغلال الشعب لتحقيق مآربه المتمثلة بإثارة الفوضى في الأردن وجعل الأردن فريسة سهله للكثير من الدول الطامعة بالسيطرة على الأردن لما تتمتع به من موقع جغرافي يربط ما بين قارتي آسيا وإفريقيا براً، وباعتبار الأردن أيضاً خط الدفاع الأول لدول الخليج من خطر الامتداد الصهيوني للخليج العربي والكثير من المزايا التي تتمتع به الأردن. وفي نهاية المطاف يمكن القول أن الأمن الوطني الأردني تأثر ولو بالشيء اليسير من أحداث الثورات العربية.

المطلب الثاني التدخلات الإسرائيلية في الشؤون الداخلية لدول الإقليم العربي

تتأثر الأردن وأمنها القومي والوطني بشكل مباشر جرّاء التدخلات الإسرائيلية في المنطقة العربية سواءً التدخلات في الشأن الفلسطيني أو العربي بشكل عام كالتدخلات في الشأن السوري.

ويرجع تأثر الأمن الوطني الأردني بالتحركات الإسرائيلية في المنطقة نظراً لموقع الأردن الجغرافي على الحدود مع دولة فلسطين القابعة تحت الاحتلال الإسرائيلي، بالإضافة إلى التقارب بين الشعبين الأردني والفلسطيني اللذان يشتركان بالعديد من الروابط منها القومية والدينية والعادات والتقاليد والعروبة وكذلك صلة القرابة ما بين الشعبين، أضف إلى ذلك وجود وجود عدة ملايين أردني من أصول فلسطينية يتفاعلون بشكل كبير مع جميع القضايا في دولتهم الأم فلسطين ويندون بالسياسات الإسرائيلية وأيضاً من الأردنيين من أصول أردنية أيضاً اللذين يتفاعلون بشكل ملحوظ مع أخوتهم الفلسطينيين في الجانب الآخر،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فنجد أن الفلسطينيين والأردنيين يتمتعون بحق حرية الرأي والتعبير والتظاهر في حث الأردن على اتخاذ الإجراءات مع الجانب الإسرائيلي لضبط تصرفاته مع الشعب الفلسطيني وخصوصاً في الحروب ضد قطاع غزة، ذلك أن الأردن متمثلة بقيادتها الهاشمية هي وصية على أرض المقدس وكذلك المواطنون الفلسطينيون ضمن اتفاقيات دولية وللأردن الحق في التدخل في الشأن الإسرائيلي الفلسطيني بشكل مباشر.

كما لا يخف عدم الرضا والتنديد من جانب الأردنيين وكذلك السوريين في الأراضي الأردنية ضد التحركات الإسرائيلية في سوريا بوصاية روسية أمريكية من خلال إعطاء إسرائيلي الحق في التدخل في الشأن السوري للحفاظ على حدودها وأمنها الوطني من ويلات الحرب السورية واقترابها من حدودها، حيث قام الجيش الإسرائيلي بشن عدة هجمات على الجيش السوري وقوات حزب الله اللبناني في سوريا واغتيال عدد من الشخصيات من كلا الجانبين، مما أدى ذلك إلى وجود احتقان في نفوس السوريين في الأراضي الأردنية ووجود توترات ملحوظة قد تؤدي إلى إحداث شغب في الأردن، بالإضافة إلى تلك التدخلات كانت بالقرب من الحدود الأردنية التي عانت من الحرب السورية وبذل الجهد في الحفاظ على الحدود الأردنية من إمتداد حالة الصراع إلى أراضيها.

في الجانب الآخر استغلت الدولة الإسرائيلية وجود النزاعات على الساحة العربية وتشتيت الأنظار إلى الجانب السوري وقامت الحكومة الإسرائيلية بفرض بوابات إلكترونية ورقابة شديدة على المصلين في المسجد الأقصى بشكل قمعي للشعب الفلسطيني، حتى عادت المشاحنات والتوترات لدى الشعب الأردني، حيث أن التحركات الفلسطينية والأردنية في الشارع الأردني تعتبر أحد أهم التداعيات التي من الممكن أن تؤثر سلباً على مجريات سير الحفاظ على الأمن الوطني الأردني وتعطيل عمليات الإصلاح السياسي من جراء التوترات الحاصلة ضمن أطياف الشعبين الأردني والفلسطيني في الدولة الأردنية ضد السياسات الإسرائيلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أدت تلك التوترات إلى المشاحنة بين الأردنيين من كافة الأصول والمنابت من جهة وبين الجانب الإسرائيلي من جهة أخرى، وكان لتلك التوترات آثار سلبية على الأمن الوطني الأردني التي ظهرت ملامحها من خلال في واقعة السفارة الإسرائيلية في الأردن مما أدى ذلك إلى شحن الشعب الأردني برياح الغضب وتوجيه الدعاوي للحكومة الأردنية بقطع العلاقات مع إسرائيلي واتخاذ الإجراءات ضد هذه الجريمة.

حيث أقدم حارس السفارة الإسرائيلية في العاصمة الأردنية عمان على قتل الشاب محمد الجواودة الذي كان متواجداً في مكان الحادثة بحسب طبيعة عمله في نقل الأثاث لأحد الشقق في البناية، كما تم قتل الطبيب بشار الحمارنة بإطلاق النار عليهما مباشرة في مبنى السفارة الإسرائيلية الذي كان يملكه الحمارنة، حيث أقدم الحارس الإسرائيلي على هذا الفعل تحت ظروف غامضة لم يعرف تداعياتها لمقتل الشاهدان الأردنيان، وإنما بقيت شهادة الحارس الإسرائيلي الذي أكد أنه تعرض للطعن على يد الشاب الجواودة البالغ من العمر 17 عام، حيث تم احتجاز طاقم السفارة الإسرائيلية في المبنى وإحكام الأمن الأردني قبضته في محيط السفارة تحت إشراف وزير الداخلية الأردني غالب الزعبي، إلا أن الإجراءات القانونية أخذت مجرى آخر في عدم التحقيق مع الطاقم والحارس الإسرائيلي على وجه الخصوص في الأردن (القرالة، 2017).

ما أدى ذلك إلى زعزعة الأمن الوطني الأردني بشكل كبير وإثارة الغضب الشديد لدى الأردنيين وخروج الشعب في مسيرات وتجمعات مطالبة باتخاذ الإجراءات اللازمة مع طاقم السفارة وقطع العلاقات مع الجانب الإسرائيلي ملحوظ.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثالث تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام:

لا شك أن التوسع السريع لتنظيم الدولة الإسلامية أدى إلى تهديد مباشر للأمن الوطني للعديد من الدول وعلى الأمن الوطني الأردني على وجه الخصوص، فكما ذكرنا سابقاً أن التنظيم بدأ في أعقاب الغزو الأمريكي للعراق وخروج الجيش الأمريكي من المنطقة لتبقى العراق ساحة للنزاعات والصراعات المذهبية والتدخلات الدولية، حيث نشأ الجيل الجديد من تنظيم القاعدة وهو تنظيم الدولة الإسلامية، والذي حقق توسعاً سريعاً وامتلاكه قوة كبرى ظهرت بشكل مفاجئ، الأمر الذي أدى إلى بسط سيطرته على مساحات شاسعة في كل من سوريا والعراق، وقد صاحب ذلك التوسع عمليات عسكرية أدت بإلحاق الضرر في سوريا والعراق بالإضافة إلى امتداده لكثير من الدول التي عانت كثيراً من الأعمال التخريبية لهذا التنظيم مثل مصر وليبيا واليمن وكذلك الأردن التي هدد أمنها الوطني بشكل مباشر على طول الحدود السورية والعراقية للأردن.

الأمر الذي اضطر الأردن للمشاركة في التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية في كل من العراق وسوريا بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وبدأ التحالف الدولي بشكل فعلي بشن هجمات جوية على تنظيم الدولة في 2014/9/23، وأخذت المعركة تمتد إلى العديد من الدول ضمن عمليات مختلفة قام بها تنظيم الدولة، والجدير بالذكر أن للأردن تاريخ تمثل في العديد من المضاربات بينه وبين تنظيم الدولة إبان قيادة أبو مصعب الزرقاوي مؤسس تنظيم الدولة، والذي كان يحمل أفكاراً متشددة جهادية من شأنها أن تخل بالأمن الوطني الأردني منذ عام 2006.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكان التنظيم باستمرار يهدد الأمن الوطني الأردني في كثير من الحالات كدفع مقاتليه لإختراق حدود الأردن والدخول في أراضيها والقيام بعمليات تخريبية تمس الأمن الوطني الأردني بالصميم، وذلك من خلال مقاتليه اللذين حاولوا اختراق الحدود الأردنية من غير الأردنيين بالإضافة إلى مقاتلي التنظيم من الأصول الأردنية، فقد استفحل التنظيم في دول عربية مختلفة منها الأردن، الأمر الذي جعل الحفاظ على الأمن الوطني الأردني أمراً صعباً ذلك أن هذا العدو يقبع خارج حدودها وبالوقت ذاته هو أحد أبناء الأردن من الذين تأثروا بأفكار تنظيم الدولة واللذين بلغ عددهم 2500 مقاتل في عام 2014م بالإضافة إلى الخلايا النائمة التي شكلها التنظيم داخل الأردن. وكان لتنظيم الدولة أهداف في المملكة الأردنية تتضمن مخطط يحتوي على اغتيالات وتفجيرات وتهديدات مستمرة، وذلك بغية رفع التصعيد الداخلي في الأردن وسحبها إلى صراعات كبرى ستؤدي بالنهاية إلى دمار الأمن الوطني الأردني (ذيابات، 2015).

المطلب الرابع: عاصفة الحزم (نقطة تحول بين الشرعية بدعم التحالف العربي، والحوثي):

بدأت عاصفة الحزم بضرب مواقع عسكرية للجانب الحوثي في الأراضي اليمنية، أولئك اللذين انقلبوا على الشرعية في اليمن، بمساعدة إيران التي تطمح للسيطرة على الوطن العربي وتوغلها في عدد من الدول العربية.

وقد حظيت عاصفة الحزم بترحيب عربي وحماسة مطلقة بعد شعورهم بالإهانة للتدخلات الإيرانية بالمنطقة، وخوفاً من التوسع الشيعي الذي لم نرى نحن كعرب أي إصلاح في أي دولة سيطرت عليها إيران، وإنما نجد في العراق وسوريا وكذلك لبنان العديد من الصراعات منها العسكرية ومنها السياسية التي لم تأت بالنفع على الشعب العربي.

أما على المستوى الأردني، فقد شاركت الأردن في التحالف العربي ضمن عملية عاصفة الحزم لحماية الحدود الأردنية من خطر التوسع الشيعي الإيراني أو الشيعي الحوثي ووصله إلى الحدود الأردنية من الجانب السعودي مما سيهدد ذلك أمن الأردن الوطني بشكل مباشر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فقد أعلنت المملكة العربية السعودية إنضمام الأردن في ذات اليوم الذي صرحت به الهجوم على الجانب الحوثي في اليمن (موقع الجزيرة للدراسات، 2017).

فمن المؤكد أن الصراع الحوثي وقوات الرئيس المخلوع صالح مع الدعم الإيراني كانت تمثل خطراً على الأمن الوطني الأردني، ذلك أن الهلال الشيعي الذي ربط إيران بالعراق وسوريا ولبنان كان يمثل قبضه إيرانية على المنطقة العربية، أضف إلى ذلك فيما لو سيطرت إيران أيضاً على اليمن وهددت الأمن القومي السعودي، سيؤدي ذلك إلى المساس بالأمن القومي الأردني الذي فالهلال الشيعي في العراق وسوريا ولبنان مع خطر الامتداد الإسرائيلي وعدم سيطرة السعودية على التحركات الإيرانية في اليمن سيعمل ذلك على سهولة إختراق الحدود الأردنية وانهيار أمنها الوطني بسهولة.

المطلب الخامس: التدخلات الإيرانية في المنطقة العربية:

شهد العالم بأسره تدخلات إيرانية وساعة النطاق في الشأن العربي، والتي تمثلت في السيطرة على العراق وسوريا وأيضاً لبنان، وكذلك اليمن والبحرين، ووجود العديد من خلاياها النائمة في الوطن العربي التي تحدث عمليات تخريبية بين الحين والآخر كخلاياها في السعودية، وسعيها المستمر للسيطرة على الدول العربية بشكل كلي، وخصوصاً على الأردن.

ونظراً لسعي إيران للسيطرة على المنطقة العربية، فقد حذر جلالة الملك عبد الله بن الحسين من خطر تكوين الهلال الشيعي وبسط نفوذها في المنطقة العربية منذ السنوات الأولى من توليه الحكم. ونظراً للخطابات الأردنية في توعية الشعوب العربية لخطر الإمتداد الشيعي فقد أظهرت إيران البغضاء للجانب الأردني وحاولت افتعال حركات تخريبية في الأردن والمساس بأمنها الوطني بشكل مباشر.

فكما ذكرنا سابقاً أن السلطات الأردنية كشفت عن العديد من محاولات إيرانية تخريبية في الأردن كالمخطط التفجيري الذي كان من المحتمل أن يؤدي بأرواح الكثير من الأردنيين على يد "خالد كاظم الربيعي" عراقي الجنسية تابعاً إلى فيلق القدس الإيراني. كما كشفت السلطات الأردنية أيضاً العديد من المحاولات الإيرانية لإحداث الشغب وزعزعة الأمن والأمان وإنهاك الأمن الوطني الأردني بإستمرار،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالأردن تعتبر أحد أهم الأهداف الإيرانية للسيطرة عليها وعلى موقعها الجغرافي وإحكام قبضتها على المنطقة العربية بشكل أكبر، بالإضافة إلى محاولة إيران إلى رد إعتبارها جراء ما ألحق بها الأردن من خسائر إبان حرب العراق وإيران إذ كان الأردن مناصراً للعراق في هذه الحرب، ولا زالت المحاولات الإيرانية مستمرة في ضرب الأمن الوطني الأردني بحال أو بآخر، إلا أن جميع المحاولات الإيرانية بائت بالفشل نظراً للقدرات الهائلة للأجهزة الأمنية الأردنية، ولكن يبقى التهديد مستمر (يوسف وآخرون، 2015).

المطلب السادس: أزمة العلاقات الدبلوماسية الخليجية "قطع العلاقات مع قطر 2017"

أدت الأزمة الدبلوماسية الخليجية بقطع العلاقات مع قطر إلى تأثر الجانب الأردني، والذي من جانبه حد من العلاقات الدبلوماسية مع قطر ومغادرة السفير القطري بندر بن محمد العطية من العاصمة الأردنية عمان، في ظل عدم وضوح الرؤية لهذا الأمر من جانب الأردن ووسط ذهول الأردنيين من المشاركة مع دول الخليج المقاطعة لدولة قطر وإن كانت مشاركة خجولة نوعاً ما، وعلى الرغم من شعور الشعب الأردني بالاستياء جراء هذه المقاطعة.

فالأردن هو الجانب الخاسر في جميع الظروف، فالأردن بحاجة إلى الحفاظ على العلاقات مع السعودية وتنشيط حركة التجارة والحصول على الدعم السعودي للأردن، وفي نفس الوقت تبغ الأردن المحافظة على صالحها الاقتصادية أيضاً مع قطر وضمان حياة آلاف الأردنيين العاملين في قطر والسعودية، إلا أن قطر تفهمت الموقف الأردني، ففي الوقت الذي غادر به السفير القطري من الأردن، أرسل الأمير تميم رسالة تهنئة لجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين بمناسبة الذكرى الثامنة عشر لتوليه العرش.

ما أدى ذلك إلى تأثر واضح للجانب الأردني على عدة مستويات، فقد انخفضت الصادرات الأردنية لقطر جراء المنفذ البري الوحيد لقطر وهو معبر سلوى مع الحدود السعودية الذي تم إغلاقه من قبل السلطات السعودية، ما أدى ذلك إلى إلحاق الضرر ولو كان بسيطاً بالاقتصاد الأردني الذي لا يتسم بالقوة النسبية بالمقارنة مع دول المنطقة، ما سبب ذلك بالمساس بالأمن الوطني الأردني جراء الضغوط على المواطن في ظل تأثر الاقتصاد وارتفاع الأسعار لتعوض الحكومة ما خسرته من تصدير البضائع وخصوصاً المنتجات الزراعية إلى قطر (مرقة، 2017)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اولا": التدخل الأمريكي في الشأن العربي:

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الأكثر نفوذاً وسيطرة على المنطقة العربية بشكل ملحوظ، فقد تدخلت في الشأن العراقي بشكل كبير وتغيير نظام الحكم فيها كما أن تلك التدخلات مستشرية في العالم العربي بشكل كبير، ليس فقط على الساحة العسكرية وإنما في العديد من المجالات، فالدولة التي لا تنصاع إلى أوامرها وتقبع تحت نفوذها لا تتوانى في شن الحرب عليها كما حصل في العراق.

فالولايات المتحدة تبسط نفوذها وسيطرتها على دول الوطن العربي في العديد من المجالات منها العسكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية وكذلك على مستوى التعليم، كما نجد الولايات المتحدة في أي ظاهرة غير طبيعية في الوطن العربي، فهي تدعم أنظمة ضد شعوبها وتدعم شعوباً أخرى ضد أنظمتها ويتمثل هذا التدخل بشكل مباشر أو غير مباشر، كما تعمل الحكومة الأمريكية في بعض الأحيان على دعم بعض الدول مادياً للسيطرة على قراراتها في المنطقة، والأردن هي من أهم الدول العربية التي قد يتأثر أمنها الوطني نتيجة للتدخل الأمريكي في مسيرة حياتها ويتمثل تدخل أمريكا في الأردن بالدعم المالي والتدخل في المجالات الاقتصادية والتعليمية، بالإضافة إلى الدعم الأمريكي الكبير للدولة الإسرائيلية والتي تعتبر أحد المخاطر الكبرى التي تهدد الأمن الوطني الأردني، الأمر الذي يجعل المواطن الأردني في حالة إحباط جراء تلك السياسات الأمريكية والتدخلات في الوطن العربي عموماً وفي الأردن بشكل خاص، فلا تكاد تخلو دولة عربية من التدخلات والسيطرة الأمريكية، وذلك يجعل الأمن الوطني العربي بشكل عام والأمن الوطني الأردني بشكل خاص في حالة تهديد مستمر (المحارمة، 2010).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا": التدخل الروسي في الشأن السوري:

برزت الدولة الروسية في النزاعات السورية مناهضة للنظام السوري، حيث أقدمت القوات الروسية بقصف العديد من المدن السورية والقضاء على الحركات الجهادية الإسلامية والتي أدت إلى كارثة إنسانية واسعة النطاق، إذ أقدمت روسيا على تقديم عرض عسكري لإبهار العالم وللتأكيد أن الدولة الروسية حاضرة بقوتها في العالم وأيضاً للتأكيد على أن روسيا قادرة على تحقيق نفوذها في العالم العربي وتحويل دفة القيادة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى قبضتها، الأمر الذي أدى إلى تصعيد حالة الصراع بين النظام السوري والجيش السوري والقوات الإيرانية والميليشيات الشيعية من جهة والحركات الجهادية والمعارضة من جهة أخرى.

ونتيجة للتدخل الروسي المبالغ فيه على الأراضي السورية أدى ذلك إلى لجوء آلاف المدنيين إلى الأردن، ولا شك أن أولئك اللاجئين حملوا في طياتهم المواطنة الصالحة وكذلك أصحاب الأعمال التخريبية، وأيضاً أدت التدخلات الروسية إلى تهديد واضح وصريح للجانب الأردني على طول الحدود مع سوريا، وبهذا الشكل تبقى الأردن في حالة تأهب وطوارئ من نقل المعارك إلى أراضيها، الأمر الذي يهدد الأمن الوطني الأردني باستمرار.

ثالثا": السياسة التركية حيال الأزمة السورية:

تعتبر تركيا أحد الدول التي تُعنى بالصراعات العربية والإسلامية نظراً لروابط الإسلامية والقومية بين تركيا والوطن العربي، بالإضافة إلى تاريخ الدولة العثمانية التي ضمن العالم العربي والإسلامي بقيادة إسطنبول (تركيا)، فقد ظهرت العديد من التحركات التركية في الشأن العربي، وبشكل خاص في الشأن السوري، ذلك أن تداعيات الحرب السورية كانت على مقربة وعلى الحدود السورية التركية واحتضان تركيا لملايين السوريين على أراضيها، وعلى الرغم من محاولات بسط النفوذ التركي في سوريا إلا أن التدخل الروسي أدى إلى تراجع التدخلات التركية إلى حد ما.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلا أن الحكومة التركية بقيت تندد بالسياسات السورية والهجمات الروسية على الشعب السوري، الجدير بالذكر أن تركيا الآن تعتبر من الدول ذات القوى العسكرية والاقتصادية، وكما أن تركيا بقيادة إسلامية سنية، فهي تعتبر من الدول التي تعاني من الامتداد الشيعي والأطماع الغربية والأمريكية حالها كحال الأردن. فتركيا اليوم تقف بمثابة حجر عثرة ضد التحركات التي من شأنها إنجاح الهلال الشيعي وتكوين الإمبراطورية الفارسية من جديد على الأراضي العربية، إلا أن التدخل الروسي قد يؤدي إلى تصعيد النزاع ودخولها في حالة حرب ضد الدول المناصرة للنظام السوري، الأمر الذي سيؤدي بالشأن السوري إلى دخول حرب مفتوحة دولية على أراضيها والمتضرر الأكبر من هذا الأمر هي المملكة الأردنية الهاشمية لوجود الحركات الجهادية وعناصر من تنظيم الدولة الإسلامية على مقربة من الحدود الأردنية السورية في منطقة درعا وقراها، ونظراً لطول هذه الحدود بين الأردن وسوريا، عندها سيكون من الصعب حماية تلك الحدود من خطر انتقال الحرب إلى الأراضي الأردنية وانهيار الأمن الوطني الأردني.

المبحث الثاني: أثر المتغيرات الإقليمية والدولية على السياسة الداخلية والخارجية الأردنية؟

يتضمن هذا المبحث التعرف على أثر المتغيرات الإقليمية والدولية على معطيات الأمن الداخلي لمملكة الأردنية الهاشمية مامثلاً بالعمليات السياسية الأردنية وتعاملاتها المختلفة سواءً على الصعيد الداخلي أو الخارجي، وعليه يتضمن هذا المبحث مطلب تتمحور نصوصه حول التعرف على أثر تلك المتغيرات على السياسية الداخلية والخارجية الأردنية.

المطلب الأول: أثر المتغيرات الإقليمية والدولية على السياسة الداخلية والخارجية الأردنية

تُعد المملكة الأردنية الهاشمية لغزاً محيراً للعديد من مفكري العالم، إذ أن الأردن هي من الدول القليلة في العالم التي حافظت على أمنها الوطني بشكل إحترافي على الرغم من وجود العديد من المتغيرات التي من شأنها التأثير سلباً على الكيان الأردني، ولكن تجدر الإشارة إلى وجود قايدة مفكرة وسياسية فذة متمثلة بالملك عبد الله الثاني بن الحسين وحكومة وشعباً يتمتعون ببعد النظر للتعامل مع جميع الظروف المحتملة والمستقبلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما تجدر الإشارة أيضاً إلى أن الشعب الأردني من جميع المنابت والأصول يتمتعون بروح الوطنية والإنتماء والتقارب فيما بينهم واللذين يجمعهم الدين واللغة والمذهب والقومية والعادات والتقاليد، حيث لا يوجد أن نزاعات داخلية إلا في شؤون الإصلاح السياسي.

على الرغم من ذلك إلا أن السياسة الأردنية سواءً الداخلية أو الخارجية قد تأثرت بالمتغيرات الإقليمية والدولية بشكل ملحوظ، فمن شأن الأردن أن يحدد سياسته الداخلية والخارجية للتماشى مع جميع الظروف الداخلية والخارجية وخصوصاً تلك المتغيرات الإقليمية والدولية.

فعلى مستوى تأثر السياسة الخارجية الأردنية بالمتغيرات الإقليمية والدولية، فلاحظنا منذ عقود عدم تدخل الأردن بالشؤون الداخلية لأي دولة من دول الإقليم أو دول العالم، إلا أن تلك المتغيرات أجبرت السياسة الأردنية إلى تكوين توجهات حديثة، من شأنها المشاركة مع جهات معينة ومواجهة جهات أخرى، فعلى سبيل المثال نجد أن الأردن كانت شريكاً إستراتيجياً مع التحالف العربي ضد الثورة اليمنية متمثلة بالحوثيين بدعم إيراني، كما نجد الأردن أيضاً شريكاً واضحاً في التحالف العالمي ضد التنظيمات الإرهابية بالعراق والشام، والجدير بالذكر دور الأردن كدولة وسيطة بين العديد من الدول المتنازعة في الأراضي السورية، ومن جهة أخرى نجدها حاضرة بقوة في مساندة الشعب والقيادة الفلسطينية ضد التحركات الإسرائيلية العدوانية على الشعب الفلسطيني، من هنا نجد أن الأردن خرج من حالة السكون والهدوء النسبي إلى حالة التدخل المباشر في العديد من الشؤون الإقليمية والدولية، وذلك ردعاً لأي خطر محتمل من الممكن أن يهدد أمنه الوطني والقومي.

المطلب الثاني: التدابير السياسية التي اتخذتها الأردن لمواجهة المتغيرات الإقليمية والدولية؟

يصف هذا المبحث مدى تعامل المملكة الأردنية الهاشمية مع المتغيرات الإقليمية والدولية التي اجتاحت العديد من الدول العربية والإقليمية والتدخلات الدولية في منطقة الإقليم العربي، وما هي التدابير الوقائية التي اتخذتها الأردن للتصدي لتلك المتغيرات وآثارها السلبية التي تمثلت بمظاهر الدمار الشامل لبعض الدول وإنهيار أنظمة عربية أخرى وضياع العديد من شعوب المنطقة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أعرض هذا في مطلب يمثل أهم التدابير السياسية التي اتخذتها المملكة الأردنية الهاشمية للتصدي ومواجهة خطر المتغيرات الإقليمية والدولية في السنوات القليلية الماضية.

اولا": التدابير السياسية التي اتخذتها الأردن لمواجهة المتغيرات الإقليمية والدولية؟

نتيجة لما شهدته دول الإقليم العربي من ثورات أدت إلى نزاعات مسلحة وانقسامات وكوارث إنسانية وطبيعية تمثلت بالعديد من المتغيرات الإقليمية والدولية، والتي كان لها أثراً ملحوظاً في تهديد الأمن الوطني الأردني، فقد أدى ذلك بالنهاية إلى تفاعل أطياف الشعب الأردني وظهور مسيرات منددة بالأداء الحكومي ومنادية بالإصلاح السياسي ضمن مسيرات الحراك الشعبي، وما كان من الحكومة الأردني بقيادة جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين إلا أن تتعامل مع هذه المسيرات والمطالبات بشكل ودي للحفاظ على الأمن الوطني الأردني، والشروع بالإصلاح السياسي والإداري تلبية لمتطلبات الشعب، حيث أتاح رئيس وزراء الأردن آنذاك معروف البخيت إطلاق مسيرة سلمية تُعنى بالإصلاح السياسي، بالإضافة إلى توصيات جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين بضرورة التعامل مع هذه المسيرات بشكل يتناسب مع متطلبات الشعب من إصلاحات سياسية وإدارية، وجعل التغيرات السياسية على رأس قائمة مهام الدولة والشعب على حد سواء.

وتم التعامل مع متطلبات الشعب بتنحي حكومة رئيس الوزراء معروف البخيت عن السلطة وحلت مكانها حكومة الخصاونة التي بدورها قامت بتعديلات دستورية ولكنها لم تلبي طموح الشعب وتلاه رئيس الوزراء عبد الله نسور حيث شهد الأردن خلال توليه لهذا المنصب العديد من ارتفاع الأسعار كالمحروقات وما شابه، وما لبث الأمر إلّا أن عاد الحراك الشعبي إلى الشارع منددا بسياسية رئيس الوزراء ومطالبين بإقالته وإعلان العصيان المدني في 2012/11/3، وإطلاق العنان للمسيرات والاحتجاجات كما تم منع المتظاهرين للاعتصام عند دوار الداخلية وارتفعت الأصوات بالمطالبة بتدخل جلالة الملك للتعامل مع سياسة رفع أسعار المحروقات على وجه الخصوص.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونتيجة للأوضاع الأمنية الأردنية لم يصل الحراك الشعبي الأردني إلى ما وصلت إليه دول الربيع العربي وذلك حفاظاً على الأمن الوطني الأردني، ومن جهة أخرى قام جلالة الملك بطرح العديد من الأفكار للنقاش ما بين الحكومة وجميع أطياف الشعب الأردني وشملت الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإصلاحية من خلال وسائل الإعلام المختلفة، بالإضافة إلى إجراء العديد من التعديلات الدستورية التي تتوافق مع متطلبات الشعب الأردني، وإبراز دور مجلس النواب الأردني في إمكانية طرح الثقة من عدمها للحكومة متمثلة برئيس الوزراء والوزارات الأردنية المختلفة للقيام بأعمالها الموكلة إليها، مع ضمان إبداء الرأي وحرية التعبير والمشاركة السياسية للشعب والأحزاب السياسية في عملية تطوير والإصلاح السياسي الأردني. ومن هذا المنطلق يتبين لدى الجميع أن الأردن يتبنى النهج الديمقراطي والإصلاحي بكفاءة وفعالية (محمد، 2013).

وذلك يفسر مدى التفاهم ما بين الحكومة والشعب والخوف على المصالح الشعبية وسعي الحكومة للإصلاحات السياسية والاجتماعية وكذلك الاقتصادية، مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية التكامل بين فئات الشعب المختلفة والحكومة الأردنية.

أما فيما يخص التدخلات الإسرائيلية في المنطقة العربية، فقد اتخذت الأردن كافة الإجراءات الدفاعية عن أمنها الوطني، وانتهجت النهج القانوني الدولي في التعامل مع المتغيرات الناجمة عن السياسات الإسرائيلية في المنطقة كحادثة السفارة، حيث كان الشارع الأردني في حالة غضب عارمة، الأمر وكان على الحكومة الأردنية إرضاء الشعب وفي نفس الوقت إتباع الإجراءات القانونية الدولية التي تمنع الأردن من التحقيق مع موظف السفارة الإسرائيلية، حيث قامت الأردن بتسليم الجاني للحكومة الإسرائيلية بحسب القانون، مع الحد من التمثيل الدبلوماسي الإسرائيلي في الأردن، وكان لجلالة الملك تحركات إصلاحية تمثلت في تعزية أهالي المفقودان والوقوف إلى جانبهما مع ضمان متابعة قضية السفارة حتى يأخذ الجاني عقابه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفيما يخص الأحداث على الساحة الخليجية من عاصفة الحزم وحتى المقاطعة مع دولة قطر، فقد كان للأردن نظرة خاصة في هذه الأحداث، والتي تمثلت بالسعي لمنع الامتداد الشيعي وتوغله في اليمن، حيث قام الأردن بالتطوع بهذه الحرب دفاعاً عن شرعية اليمن وللحفاظ على أمنه الوطني الذي يتأثر سلباً مع كل خطوة يتقدمها الحوثي في اليمن، كما كان للأردن حسن التدبير في التعامل ضمن الملف القطري، حيث قام الأردن بتقليل التمثيل الدبلوماسي ولم يقاطع قطر بشكل مباشر، ولم يقف إلى السعودية بهذه المقاطعة أيضاً بشكل مباشر، فقد أمسك جلالة الملك العصا من الوسط واستخدم حنكته السياسية في إرضاء جميع الأطراف دون خسارة طرف على حساب الآخر، والاحتفاظ بصداقات وشراكات إقليمية عربية من شأنها الوقوف إلى جانب الأردن في الحفاظ على أمنه الوطني. كما كان للأردن صولات وجولات في الحرب ضد تنظيم الدولة الذي كان يهدد الأمن الوطني الأردني بشكل مباشر، ولكن مع إحكام السيطرة الأردنية على حدودها وقوتها العسكرية في ردع هذا التنظيم كان لها أثراً ملحوظاً في الحفاظ على الأمن الوطني الأردني.

ولو أمعنا النظر لوجدنا أن الأردن أيضاً أخذ التدابير اللازمة حيال التدخلات الدولية في المنطقة العربية، تمثلت هذه التدابير في ضبط الحدود الأردنية مع جميع الدول المحاذية للمملكة، مع فرض نفوذ الأردن الأمني على أراضيها، والعسكري خارج أراضيها، حيث كان للأردن دوراً كبيراً في الحفاظ على أمنه القومي والوطني، فهنا عقد شراكات، وهناك تواجه مع الخطر الذي يتربص بالأردن، ولو اقتربنا أكثر من الجانب الأردني لوجدنا أن هناك ميزة يتحلى بها الأردن متمثلة في حكمة القيادة الهاشمية وبعد نظره في توقع الأحداث المستقبلية واتخاذ الإجراءات الاحترازية مسبقاً والحضور بشكل كبير في الشارع الأردني وقربه من المواطنين وسماعهم ودعوة الحكومة إلى الإصلاح على المستوى التنموي الكلي في الأردن لمنع التحركات السلبية الداخلية، وبهذا يمكن القول أن الأردن بذلت الجهود الجبارة للحفاظ على أمنها الوطني باستمرار الأمر الذي يعطي الأردن شئناً عظيم في المنطقة العربية ككل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

الخاتمة

خلصت الدراسة الحالية إلى أن المملكة الأردنية الهاشمية تواجه العديد من المتغيرات الإقليمية والدولية التي تؤثر بشكل واضح على أمنها الوطني، حيث تمثلت هذه المتغيرات بالثورات العربية والنزاعات والصراعات العربية العربية، والعربية الدولية، وبإعتبار أن الأردن كموقع جغرافي يقع وسط تلك النزاعات الداخلية والخارجية فهي الأكثر تأثراً في مساس أمنها القومي والوطني و بالاستناد إلى أسئلة الدراسة وسعياً منه لتحقيق أهدافها وصولاً إلى جملة من النتائج تمثلت فيما يلي:

واجهت الأردن شعباً وقيادةً العديد من التهديدات التي تمحورت حول المتغيرات الإقليمية والدولية في المنطقة العربية، والتي هددت بشكل مباشر الأمن الوطني الأردني، ولكن تلك التهديدات على الرغم من إنهاك السلطات الأردنية للتعامل معها، إلا أنها أعطت الأردن خبرة التعامل مع جميع الظروف المتاحة والمحتملة في هذا الشأن، حتى أصبحت الأردن من الدول الرائدة في الحفاظ على أمنها الوطني.

امتدت الثورات العربية من تونس إلى الخليج العربي، مروراً بليبيا ومصر إلا أن تلك الثورات تخطت الأردن وانتقلت إلى سوريا واليمن، مما يعني ذلك أن الأردن لديها من التدابير الوقائية ما يكفي للحفاظ على أمنها الوطني بالرغم من تأثر الشارع الأردني ببعض الأفكار العربية ومحاولة تطبيقها ضمن مسيرات شعبية سلمية تدعو إلى إصلاح الأداء الحكومي، والسبب وراء عدم اندلاع ثورة في الأردن كباقي الدول العربية يعود إلى حكمة التعامل من قبل جلالة الملك مع أطياف الشعب المختلفة وإصدار التعليمات والتوصيات بإجراء إصلاحات في العديد من المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وازنت الأردن في تعاملها مع الأزمات العربية كعاصفة الحزم والأزمة الدبلوماسية ضد قطر، حيث أمسكت الأردن العصا من الوسط وحافظت على مواطنيها خوفاً من فقدان وظائفهم في كل من السعودية والإمارات وأيضاً قطر، فبسبب السياسة الأردنية الحكيمة، قامت الأردن بإرضاء جميع الأطراف، من خلال تقليل التمثيل الدبلوماسي مع قطر مع إبقاء العلاقة الحيوية معها، كما حاز هذا الإجراء على رضا الجانب السعودي والإماراتي، الأمر الذي أدى إلى تخفيف حدة المساس بالأمن الوطني الأردني.

شكلت التدخلات الدولية في الوطن العربي تهديداً واضحاً للأمن الوطني الأردني، سواءً على المستوى السياسي أو الاقتصادي وكذلك الاجتماعي، جراء التدخل الأمريكي والعراقي في العراق، والروسي والتركي في سوريا.

الجدير بالذكر أن قلة الموارد المتاحة في المملكة الأردنية في ظل الصراعات الإقليمية العربية، أدى ذلك إلى تخفيض حجم الصادرات الأردنية وارتفاع أسعار الواردات من الدول البديلة، ما أنهك ذلك الاقتصاد الأردني وأثقل كاهل الشعب الأردني.

الأردن يجيد التعامل مع جميع الظروف التي من شأنها المساس بالأمن الوطني، كما تعتبر التجارب الأردنية في التعامل مع تلك الظروف عبارة عن دروس ينبغي تعلمها في جميع الدول العربية وأيضاً العالمية في حسن التعامل مع الشعب والظروف الخارجية.

يتمتع الأردن بتكاتف شعبي حكومي، ويعود ذلك إلى أن الشعب الأردني يكاد أن يكون من طائفة واحدة وهي الطائفة السنية على الرغم من وجود نسبة ضئيلة جداً من الديانة المسيحية والطوائف الإسلامية الأخرى، الأمر الذي ينهي أي صراع مذهبي في الأردن، بالإضافة إلى إشتراك الأردنيين في القومية والوعي السياسي والهدف الواحد ألا وهو الإصلاح. الأمر الذي يجعل حلول المشاكل والنزاعات أمراً يمكن التعامل معه بسهولة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوصيات

بناءً على النتائج السابقة، فقد أوصى الباحث بما يلي:

ضرورة غرس القيم الأخلاقية والدينية والوطنية التي من شانها تعزيز روح الانتماء لدى الشعب الأردني منذ المراحل الأولى في حياته وضمن المناهج المدرسية.

ضرورة إجراء فعاليات شبابية يلتقي بها كل من المسئولين والشباب وتبادل الأفكار والمقترحات حول إمكانية الإصلاح السياسي بإستمرار وتكتاف الجهود في سبيل تحقيق الإصلاحات على إختلافها.

ضرورة عمل المؤسسات الحكومية جنباً إلى جنب مع الأحزاب السياسية الأردنية تحت مضلة الراية الأردنية وتوحيد الأهداف التي يسعى إليها الجميع في الأردن.

ضرورة إنشاء منظمة أردنية من شأنها وضع الخطط الإستراتيجية للتعامل مع جميع الظروف المستقبلية بناءً على تنبؤات سليمة في ظل بيئة تتسم بالوضوح، ووضع خطط للتدابير اللازمة في حالات الطوارئ.

ضرورة حضور الأردن بقوة على الساحة الإقليمية والدولية لما تتمتع الأردن من قوة سياسية وعسكرية في المنطقة العربية.

ضرورة إظهار الجانب الإصلاحي الأردني كوسيط لحل النزاعات العربية والعالمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المصادر

مصطفى، مهند (2017)، العلاقات الإسرائيلية-الروسية في سياق الأزمة السورية، تقرير، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر.

المركز العربي (2017)، أزمة العلاقات الخليجية: في أسباب الحملة على قطر ودوافعها، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، قطر.

عقيل، وصفي (2016)، الأمن القومي لدول المشرق العربي وإشكالية البرنامج النووي الإيراني، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد (15)، جامعة اليرموك، الأردن.

بوزناد حليمة، وأحسن. دلال (2016)، تأثير الأقليات على الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط – أكراد سوريا نموذجاً-، رسالة ماجستير، جامعة العربي التبسي –نسبة-، الجزائر.

الجرابعة، رجائي (2012)، الإستراتيجية الإيرانية تجاه الأمن القومي العربي في منطقة الشرق الأوسط. رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

جرار، سهى (2009)، التحديات السياسية المواجهة للأمن القومي العربي في ظل المتغيرات الدولية، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، الأردن.

البشري، محمد (2009)، مؤسسات المجتمع المدني والأمن القومي العربي، بحث منشور، مركز الدراسات والبحوث، معان، الأردن.

الكفارنة، أحمد (2009)، الآثار السياسية في النظام الإقليمي العربي في ضوء الإحتلال العراقي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 25، العدد (2)، سوريا.

النيادي، عبدالله (2008)، أثر المتغيرات الدولية والإقليمية على تطوير حقوق الإنسان والمجتمع المدني في إطار جامعة الدول العربية 2007-1990، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سامية، ربيعي (2008)، آليات التحول في النظام الإقليمي –النظام الإقليمي لشرق آسيا- رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطنة، الجزائر.

الحمداني. نسرين (2007)، المتغيرات الإقليمية والدولية وأثرها على الجامعة العربية ومبادرات إصلاح الجامعة (1990-2005)، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة الأردنية، الأردن.

شهراني، محمد (2006)، أثر العولمة على مفهوم الأمن الوطني، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية.

سمير، عياد (2004)، مستقبل النظام الإقليمي العربي بعد إحتلال العراق، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر.

ملحم، طلال (د.ت)، إدارة الأزمات وأثرها على الأمن الوطني: الأردن أنموذجاً، المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات، الأردن.

هلال، فراس (2011)، إيران والثورات العربية: الموقف والتداعيات، تقييم حالة، المركز العربي للإبحاث ودراسات السياسات، معهد الدوحة، قطر.

المحارمة، عباس (2010)، أثر التحديات الداخلية على النظام الإقليمي العربي، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن.

أحمد، براهيم (2010)، الدولة العالمية والنظام الدولي الجديد، رسالة دكتوراه، جامعة السانيا – وهران، الجزائر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سلمي، جلال (2017)، السياسة التركية حيال الأزمة السورية "2011-2017"، المركز الديمقراطي العربي، للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، تاريخ الوصول: 2017/8/16، online، http://democraticac.de/?p=47298.

أنكاسام (2017)، الوجود العسكري الأمريكي في العراق، موقع مركز أنقرة لدراسة الأزمات والسياسات، انكاسام، تاريخ الوصول: 2017/8/16، online، https://ankasam.org/ar/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82/.

محمد، إسراء (2017)، أثر السياسة الخارجية الروسية على منطقة الشرق الأوسط: حالة الأزمة السورية "2011-2017"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، تاريخ الوصول: 2017/8/16، online، http://democraticac.de/?p=47194.

عربيات (2017)، أسبوع على الأزمة الخليجية: الوساطات تراوح مكانها، موقع الأخبار، تاريخ الوصول: 2017/8/16، online، http://www.al-akhbar.com/node/278647.

اللباد، مصطفى (2017)، تطورات الأزمة الخليجية: خمس ملاحظات، موقع القدس الإلكتروني، تاريخ الوصول: 2017/8/16، online، http://alqabas.com/419127/.

موقع قناة الأقصى (2017)، ماذا يعني دخول المسجد الأقصى عبر البوابات الإلكترونية، تاريخ الوصول: 2017/8/13، online، http://aqsatv.ps/post/13634.

بونيفاس، باسكال (2008)، نحو مفهوم جديد للأمن العالمي، كتاب منشور، موقع الإتحاد، تاريخ الوصول: 2017/10/5، http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=40096.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

موقع الخبر، (2017)، البوابات الإلكترونية في مداخل المسجد الأقصى تفجر الغضب، تاريخ الوصول: 2017/8/13، online،
http://www.elkhabar.com/press/article/124170/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%88%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A7%D8%AE%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AC%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%82%D8%B5%D9%89-%D8%AA%D9%81%D8%AC%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B6%D8%A8/#sthash.2uM6rHqU.dpbs.

روداو، (2017)، إسرائيل تبدأ بإزالة البوابات الإلكترونية من محيط المسجد الأقصى، موقع الشرق الأوسط- روداو، تاريخ الوصول: 2017/8/13، online،
http://www.rudaw.net/arabic/middleeast/250720171.

قناة الجزيرة (2017)، الإنقلاب العسكري في مصر ضد مرسي، موقع موسوعة الجزيرة، تاريخ الوصول: 12-8-2017، online،
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/2/12/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B3%D9%83%D8%B1%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%B6%D8%AF-%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%8A

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دي، محمد (2017)، الثورة التونسية، نجاح وفشل، موقع العربي الجديد، تاريخ الوصول: 2017/8/10، online:
https://www.alaraby.co.uk/blogs/2017/1/21/%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%86%D8%AC%D8%A7%D8%AD-%D9%88%D9%81%D8%B4%D9%84.

القرالة، عبد الكريم (2017)، حادثة السفارة الإسرائيلية في عمان، موقع جريدة الرأي، تاريخ الوصول: 2017/9/29،
http://alrai.com/article/10399193/%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA/%D8%AD%D8%A7%D8%AF%D8%AB%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%81%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%86-%D9%85%D8%AA%D8%A7%D8%A8%D8%B9%D8%A9-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%85%D8%B1%D8%A9.

مرقة، فرح (2017)، الدوحة تتفهم موقف عمان، موقع الرأي اليوم، تاريخ الوصول: 2017/10/1،
http://www.raialyoum.com/?p=689808.

موقع الجزيرة للدراسات (2017)، عاصفة الحزم: إعادة ترتيب الأوراق الإقليمية، موقع قناة الجزيرة، تاريخ الوصول: 2017/10/1،
http://studies.aljazeera.net/ar/positionestimate/2015/04/201542165643672231.html.

علي، لفرع (2016)، في ذكرى الثورة التونسية: دروس يجب الاستفادة منها، موقع KATEHON، تاريخ الوصول: 2017/8/10، online: http://katehon.com/ar/article/fy-dhkr-lthwr-ltwnsy-drws-yjb-lstfd-mnh.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عطا الله، علا (2016)، ثلاثة حروب إسرائيلية على قطاع غزة (انفجورافيك)، موقع العربية، الأناضول، تاريخ الوصول: 2014/8/12، ongine،
http://aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9/3-%D8%AD%D8%B1%D9%88%D8%A8-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%BA%D8%B2%D8%A9-%D8%A7%D9%86%D9%81%D9%88%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A%D9%83-/716131.

موقع عربي (2016)، معارك تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، موقع عربي، تاريخ الوصول: 13-8-2017، online، http://www.bbc.com/arabic/middleeast-38396489.

موير، جيم (2016)، تنظيم الدولة الإسلامية: القصة كاملة، موقع عربي، تاريخ الوصول: 2017/8/13، online،
http://www.bbc.com/arabic/middleeast/2016/04/160427_islamic_state_group_full_story.

موقع العربية (2016)، إلى أين وجه الحوثي صاروخه؟ مكة أم المدينة، موقع العربية، تاريخ الوصول: 2017/8/13، online، https://arabic.cnn.com/middleeast/2016/10/28/saudi-intercept-ballistic-missile-mecca.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فارسي، به (2016)، التوغل الإيراني والصراعات اللامتناهية في سوريا، موقع مركز الخليج للدراسات الإيرانية، تاريخ الوصول: 2017/8/13، online،
https://arabiangcis.org/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B1%D9%82%D8%A9-%D9%88%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D8%B2%D9%82%D8%A9/.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2015)، اليمن بعد العاصفة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر.

مترسكي، الكسندر (2015)، الحرب الأهلية في اليمن: صراع معقد وآفاق متباينة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر.

ذيابات، خير (2015)، المشاركة الأردنية في التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية، بحث منشور، رؤى إستراتيجية، جامعة اليرموك، المملكة الأردنية الهاشمية.

مصطفى، سهام (2015)، الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية والدولية 2011-2013، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

يوسف، فاروق وآخرون (2015)، رفض الهلال الشيعي وراء مخطط إيراني لإستهداف الأردن، صحيفة الغد، العدد (9971)، لندن.

بشير، هشام (2015) أبعاد متشابكة: تنامي الدور الإيراني في المنطقة العربية، موقع المركز العربي للبحوث والدراسات، تاريخ الوصول: 2017/8/13، online، http://www.acrseg.org/39601.

جميح، محمد (2014)، المشهد المني بعد سقوط صنعاء، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هيومن رايتس ووتش (2014)، مذبحة رابعة وعمليات القتل الجماعي للمتظاهرين في مصر، مجلة حقوقية عالمية، الولايات المتحدة الأمريكية.

مهيوب، وسام (2014)، أثر المتغيرات الإقليمية والعالمية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة على أمن الأنظمة السياسية العربية، رسالة ماجستير، جامعة محمد خضير- بسكرة، الجزائر.

قناة الجزيرة (2014)، انتخابات مصر 2014 (الرئاسة والمشير)، موسوعة الجزيرة، تاريخ الوصول: 8-12-2017، online،
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/newscoverage/2014/5/20/%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%B5%D8%B1-2014-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D9%8A%D8%B1.

عبد الله، لبنى (2014)، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأزمة السورية منذ 2011-2014، موقع المركز الديمقراطي العربي، تاريخ الوصول: 2017/8/16، online،
http://democraticac.de/?p=10669.

سلامة، معتز (2013)، التحولات الإستراتيجية في النظام الإقليمي العربي (2011-2012)، وحدة دراسات الخليج، مركز الأهرام، الإمارات العربية المتحدة.

محمد، إبراهيم (2013)، التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن الوطني الأردني في الفترة (1999-2013) دراسة حالة، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بشايرة، مروان (2013)، أهداف الولايات المتحدة وإستراتيجياتها في العالم العربي، دراسة سياسات عربية، العدد (1)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر.

النعيمات، حسام، فراس. خيرالله (2013)، حالة الدولة الأردنية، مؤسسة فريدريش إيبرت، مكتب الأردن والعراق، عمان، الأردن.

موقع العرب (2013)، منصور هادي باق في رئاسة اليمن إلى ما بعد 2014، موقع جريدة العرب، تاريخ الوصول: 2017/8/12، online، http://www.alarab.co.uk/?id=8805.

شامي، رالف وآخرون (2012)، ليبيا بعد الثورة: التحديات والفرص، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، صندوق النقد الدولي، الولايات المتحدة الأمريكية.

المركز العربي للأبحاث والدراسة السياسات، (2012)، تاريخ الوصول: 11-8-2017، online، http://www.dohainstitute.org/release/b8576869-81e1-40dd-bac9-fbc563933e68.

عبد العزيز، حسين (2010)، النظام الإقليمي العربي، موقع قناة الجزيرة، تاريخ الوصول: 2017/8/15، online،

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2010/7/7/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العلي، علي (د.ت)، القوة الأمريكية في النظام الدولي: تداعياتها وآفاقها المستقبلية، كتاب منشور، المكتب العربي للمعارف، تاريخ الوصول: 2017/8/15،
https://books.google.jo/books?id=dZOzDAAAQBAJ&pg=PT84&lpg=PT84&dq=%D8%AE%D8%B5%D8%A7%D8%A6%D8%B5+%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85+%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A&source=bl&ots=Sr8hau9kZ6&sig=0TzbCnu8fKHmjnJ3fSbTV1Dl0kk&hl=ar&sa=X&redir_esc=y#v=onepage&q=%D8%AE%D8%B5%D8%A7%D8%A6%D8%B5%20%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A&f=false.

عبد الصمد، بازغ (2015)، الأمن الوطني: المفهوم، المقومات والمهددات، كتاب منشور، موقع الحوار المتمدن، تاريخ الوصول: 29-8-2017،
http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=473238&r=0&cid=0&u=&i=0&q=.

خضر، مجد (2017)، تعريف الأمن القومي، بحث منشور، موقع موضوع، تاريخ الوصول: 2017/12/2،
http://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81_%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86_%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%85%D9%8A.

خصاونة، مالك (2017)، الاقتصاد الأردني: اختلافات وتحديات، موقع قناة الجزيرة، تاريخ الوصول: 9-2-2017، http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/02/170209131200736.html

المدوب، محمد (د.ت)، الأمن القومي العربي بين النظرية والتطبيق، بحث منشور، المنتدى القومي العربي في لبنان، لبنان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com